

## ممارسات ما بعد الحداثة في إعادة إنتاج المقلد : سوسيولوجية المؤسسة الجزائرية في ظل الحراك الاجتماعي

Poste-modernity uses to the reproduction of worship  
sociology of the Algerian company in the shade of social mobility

أ. محمد العيفة<sup>1</sup>، د. محمد فوزي كنانة<sup>2</sup>

1 جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة (الجزائر).

2 جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة<sup>3</sup> (الجزائر).

### ملخص :

ما يميز مجتمعنا عموماً، هو حضور المتناقضات والجدليات والثنائيات المزدوجة بشكل يلفت الإنتباه في السياسة والإقتصاد و الإجتماع، فهناك واقع يتميز بثنائية المعاصر في القديم و عدم التجانس البنيوي، بالإضافة إلى أنماط و نماذج متناقضة و لكنها متعايشة. فهل جدلية القطيعة والإبتاع أو التغيير وإعادة الإنتاج والإستمرارية تمثل خصوصية محلية، مشكلتنا قواعد عامة و قوانين بصوت لها و قرارات سياسية و اقتصادية يمتثل لها؟

في هذا المقال، يحاول الباحثان توضيح فكرة قد ساهمت في بلورة بحثهما بعنوان: الكفاءة والحراك المهني في مؤسسات الشراكة بالجزائر. فقد يرافق تطبيق ما تمارسه التوجهات العالمية في مختلف القطاعات والأنشطة في عصر ما بعد الحداثة نمط في إعادة إنتاج نفس السيناريوهات الإقتصادية المؤلفة في الجزائر. بحيث يهدف المقال إلى التحقق من فرضية أن المؤسسة الجزائرية تعيد إنتاج نفس الحصيلة منذ بداية التصنيع في الجزائر رغم توفر مؤشرات الحراك الاجتماعي الذي تشهده البنى الإجتماعية وسط المجتمع المحلي. وهذا بإستغلال تفسير ثنائية الحداثي والتقليدي في مجتمعنا.

من خلال هاته الروافد الفكرية المتقاطعة بين الفلسفة والسوسيولوجيا المعاصرة، يناقش هذا المقال السؤال التالي: لماذا تعيد المؤسسة الجزائرية إنتاج نفس الحصيلة الإقتصادية رغم أنها محدودة الأفاق والسبل، وذلك في محاولتها لمواكبة سيرورة التطور الصناعي والتكنولوجي كممارسات حداثية؟

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسة جزائرية، حراك إجتماعي، ما بعد حداثة، إعادة الإنتاج، مقلد.

### Abstract:

What distinguishes our society generally, is the presence of contradictions, polemical and double dualisms in a way that attracts attention in politic, economic, social. There is a reality characterized by a duality contemporary features in old and structural heterogeneity, as well as contradictory patterns and paradigms, but coexisting. Is the dialectic of alienation, adoption, change, reproduction and continuation a local specificity that makes generals rules, laws to vote for political and economic decisions that comply with them?

In this article, the researchers are trying to clarify an idea that has contributed to the crystallization of their research entitled: skill and professionally mobility in the partnering institutions in Algeria. through the application of the global trends in various sectors and activities in the post-modernity are may be accompanied by a pattern of reproduction of the similar economics scenarios in Algeria. So, the article tries to verify the hypothesis that the Algerian institution reproduces the same outcome since the Algerian industrialization beginning, in despite the availability of indicators social mobility in the social caste of the local community. With discusses the interpretation of the traditional and modernity dualism of our society.

Through an intellectual stream of philosophy and contemporary sociology, this article discusses the following question:

Why the Algerian institution reproduces the same outcome of limited economic prospects and ways, in trying to keep up with the industrial and technological development as practitioner's progression modernism?

**Keywords:** Algerian company, social mobility, post-modernity, reproduction, worship.

**I- تمهيد :** ما يميز مجتمعاتنا عموماً، هو حضور المتناقضات والجدليات والثنائيات المزدوجة بشكل يلفت الإنتباه في التنظيم والإقتصاد و الإجتماع، فهناك واقع يتميز بثنائية المعاصر في القديم و عدم التجانس البنيوي، بالإضافة إلى أنماط و نماذج متناقضة لكنها متعايشة إلى حد ما. فالمتخصص في السوسيولوجيا لا يغرق في تفاصيلها بل يبني عن هاته المعرفة فهما للواقع وتأتي تحليلاته عميقة بحيث يمكن إستيعابها.

فهل تمثل جدلية القطيعة و التبعية أو التغيير و إعادة الإنتاج خصوصية محلية، مشكلنا قواعد عامة و قوانين يصوت لها و قرارات سياسية و إقتصادية يمتثلها لها ؟

في هذا المقال، يحاول الباحثان توضيح فكرة قد ساهمت في بلورة بحثهما ، في أن تطبيق ما تمارسه التوجهات العالمية في مختلف القطاعات و الأنشطة في عصر ما بعد الحداثة يرافقه نمط في إعادة إنتاج نفس السيناريوهات الإقتصادية المؤلفة في الجزائر. بحيث يهدف المقال إلى التحقق من فرضية أن المؤسسة الجزائرية تعيد إنتاج نفس الحصيلة منذ بداية التصنيع في الجزائر رغم توفر مؤشرات الحراك الإجتماعي الذي تشهده البنى الإجتماعية وسط المجتمع المحلي. وهذا بإستغلال تفسير ثنائية الحداثي والتقليدي في مجتمع ما يظل يحاول مسابرة العالم في تطوره التكنولوجي والصناعي.

يشتمل هذا المقال على ثلاث متغيرات: التصنيع، الثقافة و الحراك الإجتماعي و أثره على السلوك التنظيمي للعامل الجزائري الذي أصبح بدوره يؤثر في مصير المؤسسة الإقتصادية، بحيث توجهنا هاته العناصر إلى بعض الأبحاث العلمية الجزائرية التي تطرقت إلى التصنيع و الثقافة و الحراك الاجتماعي وسط البنية الإجتماعية و تحولات التي طرأت عليها على غرار **علي الكنز ، سعيد شيخي ، جمال غريد ، احمد هني و عمر دراس و زملائه**. بحيث تشكل هاته البحوث قراءة سوسيولوجية للمتغيرات التي سبق ذكرها، ولكن لبلورة فكرة المقال يتطلب منا إستدعاء نسق فلسفياً معاصر، يوفر لنا فهم الفارق التاريخي بين عصر الحداثة وما بعد الحداثة وعلاقته بهاته المتغيرات.

ففي البداية<sup>1</sup>، أن تشكل ممارسات الفكر الحداثي التي يتقاطع في فحواها كل من **زيجمونت بومان Zigmunt Bauman** و **عبد الوهاب المسيري** ، من خلال مفهومي الصلابة و السائلة ، نقصد بهما المادية القديمة الصلبة(الحداثة) و المادية الجديدة السائلة(ما بعد الحداثة). يمثل طرحا فلسفياً جدلياً وتصورياً ترافقه قدرة تفسيرية تجعله مناسباً لفهم و تحليل التحولات الإقتصادية و السياسية المعترية، تاركة وراءها تكتلات أو إنقسامات ثقافية و إقتصادية و حتى سياسية، قد تغير مصير الإنسانية، إن أفترضنا أنها طبيعية.

من الزاوية المقابلة يتعاطى علم الإجتماع النقدي، المعرفة العلمية بالإجراءات المنهجية. بحيث يستمد بيار **بورديو Pierre Bourdieu**، و **ريمون بودو Rymon Boudon** ، من كارل ماركس إستعمال مفهوم إعادة الإنتاج في محاولة دراسة متغير الحراك الإجتماعي، بكيفية تحفظ له المنطق العلائقي. ومهما كانت المعاني الضمنية للمفهوم، فقد إستطاع أن يحرض على التفكير بشأنه. فإن الأمر لا يتعلق بأي حال من الأحوال بإنشاء ديمومة أو دورة طبيعية أو مبدأ إمبريقي، بل الأمر يتعلق ببناء نموذج نظري، وسط بناء تاريخي واقعي. بحيث تشير إعادة الإنتاج إلى مجموع إجراءات تاريخية، هي في الوقت نفسه مستقلة ومقاطعة، بحيث تندمج داخل السياقات الأكثر تنوعاً وقد تنتبأ بالمستقبل القريب.

<sup>1</sup>تناولنا لهذا الإطار يوضح الأزمة التي يمر بها علم الاجتماع الذي لم يعد يقدم تفسيرات وأطر نظرية وافرة لفهم الاجتماع الإنساني في عصر مليء بالأزمات، فتأطير البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية ما يزال بحاجة إلى الفلسفة.

من خلال هاته الروافد الفكرية المتقاطعة بين الفلسفة والسوسيولوجيا المعاصرة، يناقش هذا المقال السؤال التالي: لماذا تعيد المؤسسة الجزائرية إنتاج نفس الحصيلة الاقتصادية رغم أنها محدودة الأفق والسبل، وذلك في محاولتها لمواكبة سيرورة التطور الصناعي والتكنولوجي كتمارسات حديثة؟

**I.1 - الإطار الفلسفي و علاقته بمتغيرات الموضوع :** تتحصر الأفكار المحورية لهذا المقال في مستوى السوسيولوجيا النقدية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاختيارات النظرية والأبستمولوجيا. فالمنهج العلمي المستعان به في دراسة التنظيمات و منطق تسييرها ليس مستقلا عن الواقع الاجتماعي أو الخلفية الفلسفية، بإعتبار أن السلوك التنظيمي للعامل هو سلوك نسقي بامتياز و محاولة فهم السياق النسقي المحلي و العام قد يساهم في الكشف عن ما قبل الفعل على غرار تأثيراته في الوسط التنظيمي. و توفر لنا الدراسات السوسيولوجيا الجزائرية للسياسات التصنيع في الجزائر الحديثة<sup>2</sup> بين فترتين **1970 1980**، قاعدة بيانية تحليلية عن الواقع التنظيمي المحلي و الذي شكل كلاً متماسكا مترابطة أجزاءه برباط السببية الصلبة أو المطلقة . فإدراك العامل لهذا الواقع آنذاك لم يكن متناثرا بل ثابت فهو يحتوي على معنى وهدف، وله درجة من العقلانية ومجسدة في نسق قانوني.

رغم ذلك، فقد كان مصيرها غير متوقع . وهذا ما كشفت عنه هاته الدراسات، التي إتسمت ببعدها الواقعي وإختيارها النظري والأبستمولوجي معارض للتيار السائد آنذاك .

لقد جاءت الحداثة الصلبة لتؤكد مركزية الإنسان، وقدرته في تفضيل العقل على الأسطورة. في محاولة لخدمة الإنسانية. ومن الواضح أن إزاحة وتفكيك القداسة هي ثمرة منظومة حضارية متكاملة وأساسها المادة<sup>3</sup> على حد إعتبار **عبد الوهاب المسيري** ، فأذابت كل من المجتمع الترحامي والأخلاق و فسحت المجال للمراكز و مؤسسات صلبة، التي تقوم على أساس عقلانية الفعل و مركزيته و من أهم إنجازاتها: ثلوث العمل، رأس المال و قوة الإنتاج، ثلوث العقل، العلم و البحث العلمي، و ثلوث الأمة، الدولة و الوطن. فكانت مجسدة في الثورات الصناعية والزراعية<sup>4</sup> تسايرها إيديولوجيات حكومية وأطر فلسفية مرافقة. بحيث كان تأثيرها واضح على السلوك التنظيمي للعمال وحولت الفرد من رجل الأرض إلى رجل التصنيع (**جمال غريد**)

ساهمت الحداثة الصلبة في قطاع التصنيع في بلورة نظريات علمية في تسيير العمل والعمالة، بين التخطيط و المراقبة و التنظيم، و روج لها بين أصحاب رؤوس الأموال الذين ما توقعوا عن إستثمار أموالهم في تشييد المصانع. و كان العمل الاقتصادي بالمعني الحداثي مرادف لحق الملكية الخاصة "جون لوك"، و مصدر الثروة "آدم سميث"، حتمية الإنضباط "فلاديمير لينين" بل حتى في إنهاء الصراع الطبقي في أطروحات الماركسية. وتبنت الجزائر نهج هاته الممارسات الحداثية

(Roland wast , Ali el-kenz, 1994, p34) في صيغة التقليد. تصاحبها إرادة سياسية تهدف لبناء إقتصاد

الدولة الوطنية، وذلك في إطار النقل المعرفي والتكنولوجي الممارس آنذاك بين قوى المستعمرة و الشعوب المستعمرة.

رافق الحداثة الصلبة مشروع إمبريالي، إصطلح عليه **زيجمونت بومان Zigmunt Bauman** (زيجمونت بومان، 2017، ص15)، بـ"سوبرمان"<sup>1</sup> Superman فلم يلبث للنسق المعرفي و التكنولوجي للحداثة أن يفرز حركة من التساؤلات العميقة المتواترة و معقدة. فإنتقلت الحضارة الغربية من التماسك الصلب إلى السيولة الشاملة مشكلتنا في

2 الجزائر الحديثة، ذلك المفهوم الإيديولوجي الذي رافق فترة بعد الإستقلال مباشرة، بحيث كان واجهة الخطابات السياسية آنذاك في محاولة لتسويق الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية التي تقودها حكومات تلك الفترة. والذي يصفها جمال غريد(1988) أنها بداية موفقة.

3و هناك تباين في فلسفة عبد الوهاب المسيري بين المادة و المال و الإلحاد

4بالعودة إلى الثورة الكلاسيكية الإنجليزية و السوفياتية، و للتوضيح ذلك في دراسة للمؤرخ Fernand Braudel. والتي من خلالها قارن المؤرخ بين سبب نجاح هتين الثورتين و أسباب فشلها في البلدان النامية.

نظر "دريدا" ميلاد التفكيكية. ساهمت في تفكيك الإنسان وأسلمته للعدمية<sup>5</sup>، فبعد تراجع مركزيته لصالح الآلة والحرية والقوة، على يد الحداثة الصلبة، تم إختزاله في ثالث الجسد، الجنس واللذة في نظر عبد الوهاب المسيري (فتحي تريكي و عبد الوهاب المسيري 2012، ص49) .

أما عند زيجمونت بومان Zigmunt Bauman (زيجمونت بومان، 2016، ص113)، هي إذابة مستمرة وتفكيك غير متناهي للمراكز الصلبة لصالح اللعب الحر، فهي لا تحتاج إلى أهل برمجة وتنظيم بقدر ما تحتاج إلى أهل الصيد على حد تعبيره (هبة رؤوف عزت هبة رؤوف عزت، 2015)، إشارة إلى ميلاد جيل جديد من النظريات والتوجهات العلمية التي تقضي بتفسيرات وتمدد شرعية لأفعال كانت منافية للقيم في الحداثة الصلبة.

فأهل السوق والإستهلاك واللذة والجنس والجسد، يبحث كل منهم عن ضحايا جدد يغرر بهم، لكنهم يعيشون في حالة شبه دائمة من اللأيقين و براودهم قلق شبه مزمّن من الإستبعاد من سباق الصيد<sup>6</sup>. وهذا ما تواجهه التنظيمات الإقتصادية الحالية فيا ترى ما هو مصير الفرد وسط هذه الأخيرة؟

من منطلق أن فعل الفرد هو فعل نسقي بإمّتياز بإعتباره إنتاج بيئته. فمصيره هو مصير مجتمعه المحلي ثم العام، و يؤكد زيجمونت بومان Zigmunt Bauman (زيجمونت بومان، 2016، ص99)، أن في ذوبان الصلابة تُفسح الطريق للعلومة، حتى عولمة الخطر و يصبح الأمن القومي سوق إقتصادي، و تساهم طبقات رأسمالية طفيلية و نخب عسكرية وظيفية في تطبيع هاته الأسواق و توزيع إستثماراتها في هياكل الحكومات و تصبح القوة و الخوف عصا التسيير الحكومي. إبتداء من هنا تتفصل السياسة عن السلطة فيتلاشى إهتمام السياسة بالفرد وما يتطلع إليه من مشاريع أفلاطونية بين الحرية، العدالة الاجتماعية، العيش الكريم، الصحة و الإستشفاء... و في حين يصب إشتغال الحكومات في ملاحقة أهل الشر على حد قول بومان<sup>7</sup>.

فقد تتواصل عمليات التفكيك حتى تتوسع في وسط البنى الاجتماعية، من المدينة إلى الريف، و تمزق النسيج العمراني بإنتشار أحياء شعبية فقيرة و أخرى ثرية و عريقة، و تترك مسيري المؤسسات الاقتصادية العامة منها و الخاصة و يصبح مصيرها في يد السوق و البززة غير المشروعة و ينتشر الفساد على جميع المستويات. أما بالنسبة للفرد هو التحرر من الجماعة، و بإعتبار الفردانية منهاج نجاح و الحكم بفشل و ضُعب كل ما هو إجتماعي الذي يشيد بفكرة المُقلد<sup>8</sup> و الإمتداد الانثروبولوجي، و تتحول الأنماط الحياة الفردية إلى سلسلة من المشاريع و حلقات قصيرة الأجل<sup>9</sup> غير هادفة و غير ممنهجة حتى و لو كانت مترابطة و لكن مسارها محدود.

و يصبح الحراك الاجتماعي أفقياً أكثر منه عمودي لا رأسياً، وكل مشروع أو فكرة لا بد أن تكون إستجابة لمجموعة من الفرص أو الأخطار، مع دراية متباينة للإحتمالات<sup>10</sup>، ففي كل طبقة حراك مستمر وسريع على عكس بين الطبقات الاجتماعية. وكل هذا الحراك يتطلب مهارات وكفاءات وتدبيراً مختلفاً لمصادر القوة على مستوى الأفراد. بالإضافة إلى رأس مال علائقي سببه العائلة، القبيلة، الصداقة، الخبرة المهنية... فإنجازات الماضي قد لا تنتبأ بالمجهول وهي غير ضامنة للمستقبل، فمراجعة فشل الماضي وإختباره قد يؤدي بنتائج عكسية في الحاضر أو ربما قد نعيد إنتاج

<sup>5</sup>تقصد بالعدمية في إحطاط لقيمة الإنسان و إنعدام أفاقه.

<sup>6</sup>يقصد به زيجمونت السوق التجاري و الإقتصادي

<sup>7</sup>تصفية الإرهابيين، ملاحقة المتشددين، التردد للمؤامرات، الطبقة الفقيرة لأنها مصدر المتاعب، تسيير المظاهرات و إجهاضها...

<sup>8</sup>بودنا الإشارة أو لا إلى ان المقلد الذي يكون على مستوى المجتمع بشكل عام و يتمثل في الممارسات الاجتماعية في الحياة و نقلها إلى أماكن العمل، و الثاني في معناه على مستوى التصنيع، بحيث أعيد إتباع نفس تجارب التصنيع.

<sup>9</sup>كإرتفاع مستويات الطلاق في المجتمعات المسلمة خير دليل

<sup>10</sup>كإنتشار ظاهرة الهجرة وسط الأدمغة والكفاءات المحلية التي ما فتئت تتصاعد بإستمرار،

نفس الفشل مستقبلا. فتآكل العرف والعادات والمنظومة القيمية، وتباعد المسافات بين الروابط الاجتماعية قد تنسي فكرة الإلتزام تجاه الجماعة، خاصة في المؤسسات الاقتصادية<sup>11</sup>، وتتفكك روابط الثقة في الزمالة والأصدقاء، فهم لا يملكون روح مشاركة الأزمات حتى وإن حسنت النوايا. وتتحول الساحات العامة إلى جسور ومعابر أكثر منها إلى إجتماعية وساحات للتواصل والتفاعل، وتصبح التجمعات مكونة من أفراد يعانون من الوحدة David riesman, nathan glazer (and reuel denney, 2001, p231) وتحول السياسات كل هذا إلى إستثمار سياسي للتعبئة بوسائل الإتصال بلغة بسيطة وساذجة، فتمرر مشاريع قانونية وإقتصادية بضغط الطبقة الراس المالية الطفيلة التي تملك المؤسسات الاقتصادية لأنها تستثمر في الخوف لتتجنب الأيقين.

من هذه القاعدة الفلسفية الحديثة و المسابرة للواقع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي تتبلور فكرة العلاقة بين الحداثة ببعديها و متغيرات التصنيع، الثقافة و الحراك الاجتماعي، بإعتبار أن التصنيع ممارسة حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي المعاصر تسعى إليه الجزائر منذ الإستقلال، و أن متغير الثقافة الذي يعتبره (جمال غريد) خطوة حداثية في بناء حقبة جديدة للمجتمع الجزائري و إنطلقت السياسة بإستيراد الآلات المتطورة و التكنولوجيا و أنماط تنظيمية حديثة و إستغلالها في عملية الإنتاج و قد ساهما التصنيع و الثقافة في إحداث حراك إجتماعي على جميع المستويات إلا أنه عرف أشكالا متنوعة عبر مراحل مختلفة، إلا أن حصيلة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لم تعرف إستقرارا و إزدهارا (أحمد هني) بل تدهورا و سوء تسيير أثر سلبي على الممارسات التنظيمية التي بدورها عملت على بروز ظواهر عمالية و تنظيمية جعلت من مشروع التصنيع و الثقافة مشروع فاشل. وجعلت المؤسسة الاقتصادية مسرح الممارسات الاجتماعية (سعيد شبيخي) والتي رافقتها الظروف المعيشية الصعبة. إلا أن منطلق الإشكالية هو من فترة بداية البحوث السوسيولوجية في دراسة التصنيع في الجزائر حتى الفترة الحالية، التي سنعرضها في جملة من العناصر المتواترة والتي حصدت حصيلة الممارسات الحداثية من تجربة التصنيع إلى قراءتها لمشروع الثقافة و كيف تدلنا هاته المتغيرات على أن المؤسسة الاقتصادية تعيد إنتاج نفس الحصيلة (أحمد هني)، ولكن لا يمكننا حصر مفهوم إعادة الإنتاج في المؤسسة بدون حصره في المجتمع ككل و عليه فإطلاعنا و تحليلنا لدراسة عمر دراس و زملائه كانت الفاصل في التحقق من الفرضية التالية أن المؤسسة الجزائرية تعيد إنتاج نفس الحصيلة منذ بداية التصنيع في الجزائر رغم توفر مؤشرات الحراك الاجتماعي الذي تشهده البنى الاجتماعية وسط المجتمع المحلي.

2.I- مصير التصنيع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : للإجابة عن التساؤل المركزي للمقال نحاول تحليل متغير التصنيع وأثره على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تساؤلي فرعي نناقش فيه مصير التصنيع في المصنع الجزائري؟ وماهي تجلياته ونتائجه على البنية التنظيمية والعمالية؟

من هنا يؤكد "رونو سان سوليو" أن المؤسسة مسألة مجتمع وهي ليست عنصر أحادي، و هي تتبلور في وسط ثقافي و إجتماعي . وعليه هي مصدر الروابط الاجتماعية وترجمة للفروقات الاجتماعية وتواصل مكثف للأفراد مع قوى الجماعة. لهذا هي موضوع وميدان بحث يستلهم السوسيولوجيين في محاولة لفهم دور العمالة كفاعلين، و علاقات العمل الفردية و الجماعية<sup>12</sup>، خاصة في الفترات الصعبة و الأزمات التي قد تعصف بهاته المؤسسات، وخاصة إذا كانت من وراءها قرارات سياسية.

11 أو يعرف هراري المؤسسة الاقتصادية بتعريف سهل ممتنع أنها إجتماع هادف للإنسان العاقل

12 العلاقات العمل الفردية التي تشمل حقوق و واجبات العامل إتجاه المؤسسة، أما علاقات العمل الجماعية هي تلك القوى العمالية المؤطرة من طرف النقابات المدافعة عن حقوق العمال إتجاه المؤسسة و الإدارة.

بدأت الجزائر الحديثة تجربتها في التصنيع مع فكرة <sup>13</sup> one best way ، و هي إنطلاقة موفقة في نظر (جمال غريد). فكانت جامعا بين النظرية و التطبيق ، فوفقت الجزائر بين إسترداد الترسانة السوفييتية في التصنيع و زرعها في أنحاء جغرافية متباعدة على المستوى الوطني و تشييد مراكز تكوين نظرية توافق تلك الدولية مع تأطير أجنبي ذو كفاءة عالية و مهارات تقنية عالمية.

تصب هاته الجهود في محاولة براغمتية من الحكومات آنذاك لجعل الجزائر قطبا صناعيا إفريقيا بإمتياز. فكرة مصاحبة للسمعة الدولية التي حظيت بها الجزائر بعد الإستقلال. فباشرت في توطين "التصنيع المصنع" بين 1967-1979<sup>14</sup>. حيث شكل الربيع أهم الموارد المالية لتحقيق الإنجازات بالإضافة إلى إحتكار الدولة لجميع قطاعات التصنيع. فإستراتيجية التنمية الإشتراكية<sup>15</sup> كانت على أساس مركزية القرار بحيث تحدد الخطة الشاملة من مجلس الثورة أو مجلس الوزراء. و ما على هؤلاء إلا عبء تنفيذ هاته القرارات، على غرار إطرارات<sup>16</sup> المؤسسات الوطنية العامة التي لم تحض بحرية القرار حتى في أبسط أمور تسيير العمالة و وسائل الإنتاج.

في المقابل أتعاب إدارية مقننة على كل المستويات التنظيمية المحلية أو الجهوية حتى يتسن المراقبة والحرص على المال العام، لكنها مرهقة ومتعارضة. كما ذكرها بوزيدي عبد الجليل (L'entreprise publique et l'État en Algérie, 1985, p89) في قوله " في موضوع قانوني بسيط من خلاله يمكنك الحصول على الرفض أو القبول، قد يُدرج ويُقيد في حلقة ضيقة من قبل إدارات أخرى مسؤولة عن تأطيرها. بالإضافة إلى ذلك، تبين تصاعد مؤشرات أزمة العمل والإنتاج، و بروز ظواهر تنظيمية كانت سابقة في ثقافة العمل لدى الجزائري، نعرضها في كل من دراسة ميدانية في مصنع الحجار بعنابة لعلي الكنز و سعيد شيخي لدراسة ميدانية بمصنع السيارات الصناعية .

1. في إطار أول دراسة مونوغرافيا للتجربة التصنيع في الجزائر لعلي الكنز (EL-KENZ ALI, 1983, p20) ، اين شكل مركب الحجار بعنابة ميدان الدراسة حيث قام بتفكيك و الكشف عن الصعوبات التي أرهقت المركب الصناعي، علما انه كان مجرد عدسة مكبرة لنتائج سياسة التصنيع في الجزائر. إتسمت هاته الدراسة ببعدها السوسولوجي في التحليل بالإضافة إلى آخر نفسي إجتماعي في معالجة أبعاد تنظيم العمل ثم تنظيم الجماعات العمالية.

يشير علي الكنز ، إلى أن مشروع التصنيع هدف إلى تغيير البنى الاجتماعية و كان مصدر التغيير الاجتماعي و الاقتصادي ولا لبس فيه . و في قوله " في ظل إنتقال التكنولوجيا المستوردة إلى المجتمع المحلي، مروراً بالتنظيم الذي قام به المستحدثون<sup>17</sup> ؛ تعتبر أي مناقشة لمعناه وطرائق عمله تشكيكا في مبادئه (... ) ، واعتبار أي فكرة التكيف هي فكرة مخالفة و كل فكرة مخالفة كحل وسط وكل حل وسط كبداية لإجهاض المشروع" علي الكنز ( EL-KENZ ALI, 1983, p32). هذا التصلب في تطبيق القواعد التنظيمية سقل من قبل إطرارات المصنع نتيجة رغبتهم في عدم إنشاء "مصنع متخلف. هاته القواعد التنظيمية، ستكون تحت تأثير حدود الفضاء الاجتماعي الذي يعمل فيه المصنع. على سبيل المثال، فلاحظ أن تنظيم وقت العمل الذي تم إنشاؤه (نظام عمل المناوبة) أظهر بسرعة حدوده نظراً لأن وقت الإجازة، والذي يجب طلبه بشكل أساسي من أجل الاستعادة والراحة من طرف العمال ، ثبت أنه مجرد هدفا من الصعب تحقيقه لأن الظروف المعيشية في تلك الفترة (الغذاء والسكن والنظافة والصحة) تمنع عمال المناوبة من

<sup>13</sup>مبدأ التنظيم العلمي للعمل، وهي نتاج الحداثة الصلبة.

<sup>14</sup>جعل التصنيع المصنع - مصطلح له دلالة على إسترداد المصانع و توطينها و محور الخطط الحكومية في محاولة تأسيس قاعدة صناعية هامة فبدأت بالخطة الثلاثية 1967-1969 و خطتين كل اربع سنوات 1970-1973 و 1974-1977 و إرتكزت على 300 مليار دينار

<sup>15</sup>دليل ميثاق التسيير الإشتراكي للمؤسسات العمومية عام 1971

<sup>16</sup>التي كونت في أهم مركز تكوين في بومرداس حسب سعيد شيخي.

<sup>17</sup>الإشارة إلى أصحاب التصنيع في الجزائر، موافقة للمشروع تحديث المجتمع الجزائري



الإستراحة . هذه الظروف المعيشية الصعبة لا تتوافق كلياً مع متطلبات نظام الداخلي للمصنع، وكان لها تداعيات على سلوكيات العمالة، لأنها غالباً ما تؤدي إلى التأخير، والتغيب، والدوران العمل المفرط، وما إلى ذلك. وقد ساهمت جميع هذه الأسباب في تعطيل وإرهاق المصنع، فأصبح لا ينتج وفقاً للبرامج التي صمم من أجلها.

الجانب الثاني الذي أثاره **علي الكنز**، هو مدى تأثير عدم إتقان التكنولوجيا المستوردة، وهذا يتعلق بوظيفة الإطارات. فالمركزية في تسيير مصالح العمالة والصعوبة الشديدة لظروف العمل في ورشات، وطبيعة المسؤوليات المسندة إلى الإطارات، كان لها تأثير في تحول هذه الأخيرة نحو الوظيفة الإدارية. أي تغيير منصب الكفاءة التقنية بمنصب الكفاءة النظامية (الإدارية). قصد الحصول على الإمتيازات المادية الممنوحة للطاقم الإداري وخصوصاً لضمان الإستقرار الوظيفي.

وبصيف، أن الإطارات التنفيذيين من معظم الجامعات والكليات<sup>18</sup>، وجدوا أنفسهم في بيئة مهنية لأول مرة، وعن قرب. بحيث كانت تغطي عليهم العديد من الصعوبات التي يصادفها العمال. وبينما اعتقد هؤلاء التنفيذيون أنهم "يمارسون" مهنتهم الهندسية بهدوء، فقد اضطروا إلى مواجهة المشاكل الإجتماعية هم عن غنن عنها، رغم عدم قدرتهم على حلها. على سبيل المثال: "الأجور الزهيدة، إنعدام السكن (على الرغم من أن البعض من العمال ينمون سرا في المصنع)، سوء التغذية، وسوء في التواصل حتى نمت العدائية بين مختلف الرتب المهنية EL-KENZ (ALI,1983,p.144).

ما جعل المسؤولين التنفيذيين يبحثون عن مناصب لا تجبرهم على مواجهة مشاكل آلات الإنتاج الصعبة والبؤس وعداء العمال ومظالمهم. خاصة وأن شبكة الأجور لم تكن عادلة بشكل خاص، وكانت مردودية المناصب النظامية (الإدارية) تتقدم بسرعة أكبر من تلك التي هي في الورش التنفيذية. وبالتالي كان النشاط الإنتاجي ضعيف، بحيث تحول بعض من الفنيين والمهندسين إلى "منظمين إداريين". من خلال الابتعاد عن عملية الإنتاج، ما زاد من حدة "تكنوقراطيين". وقد ساعد هذا الحراك المهني على منح مزيداً من سلطة تراكمية للمسؤولين التقنيين، ولكنها ساهمت أيضاً على إضعاف المستوى العام لمعدلات الإنتاج.

في ظل هاته الظروف، تغيرت المفاهيم والمعايير، وما تبقى للتقنيين في الورشات الذين يفتقرون إلى المعرفة العلمية والخبرة التقنية إلا إقرار أفكار "ترقيعية" لمواجهة الأعطال وإعادة تشغيل الآلات. ويشير **علي الكنز** على أن هاته الأخيرة بارعة في بعض الأحيان، لكنها لا تضمن إستمرارية نظام الإنتاج دون بروز أعطال أخرى تعطل العملية الإنتاجية، فسرعان ما تظهر حدود "الترقيع". فآلات الإنتاج تبقى أجنبية في الأساس ومعايير تكوينها وتشغيلها غير معروفة. كما ركز **علي الكنز** على معدل التشغيل المنخفض جداً للآلات. وأظهرت البيانات العددية أن هناك أكثر من سبب (نفاذ مخازن الصيانة وإقطاعه، ثقل القرارات الإدارية في عملية الإستيراد وما إلى ذلك)، مع عدم التخطيط للوقت الضائع الناتج عن توقف الآلات. ولتعويض معدلات الإنتاج المنخفضة، تم استخدام أوقات التجميد المبرمجة للصيانة الدورية للمنشآت لعملية إسترجاع زمن الإنتاج الطبيعي. ما نتج عن إنخفاض جودة المنشآت. موقف متناقض لكنه منطقي في نظام الورشات: فقد كان معدل تشغيل المعدات منخفضاً ولكن معدل الإهلاك كان مرتفعاً. فهي تهتك بإفراط لكنها لا تنتج. موقف يؤكده **أحمد هني** (Ahmed Henni 1993, le cheikh et le patron, p. 73) عندما ناقش فكرة التصنيع والتثاقف، أن هاته المنشآت و الآلات لم تنتج محلياً فهي تعرض للإستهلاك المفرط و ليس كتجهيز منتج (لأنها مستوردة). ومنه هي ليست مصدر إعادة إنتاج الممارسة الإجتماعية<sup>19</sup> بل فقط لإستهلاكها لأنها نتاج مجتمع آخر

<sup>18</sup>وتعتبر دراسة سعيد شيخي إمتداد لهاته الفكرة

<sup>19</sup>أفي المجتمعات الصناعية الكبرى تعتبر المنشآت وسيلة لإعادة إنتاج الرأس المال المادي والسلطة الاجتماعية.

حدثي. وهذه من أسباب ظهور المحسوبية في نظره.<sup>20</sup> من هنا أدرك علي الكنز أن تطبيق فكرة التصنيع كانت مخالفة لطرحتها النظري، مما أجرى عن هذا تضييع المشروع و الإهتمام بالأمور الاجتماعية التي كانت هدف كل فئات المهنية.

2. على نفس الوقع، باشر سعيد شيخي (Chicki Said 1987,p 33) إجراء دراسة بعنوان **مسألة العمالة والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، عامل الورشة والبيروقراطية**. قدم فيها عملاً تاريخياً و اجتماعياً. ففي البداية، يمضي من خلال دراسة الظروف التاريخية التي تشكل العمالة. كما يتم تحديد الممارسات الاجتماعية السائدة التي رافقتها تشكيل مجموعات عمالية، ساهمت في وضع بنية للنظام الاجتماعي. ثانياً، طرح تساءل عن معاني العمل في المصانع وسلوكيات واستراتيجيات العمال التي تنفذها المجموعات الاجتماعية المهيمنة. إستجابة لفرضيتين الأولى المتمثلة في مدى إرتباط معيار النجاح السياسي بحجم الاستثمار وتوسيع القدرات الإنتاجية بدلاً من تحسين إنتاجية العمل. و الثانية أن مفهوم العمل ليس فكرة مركزية في تسيير الإنتاج و القوى العاملة. فهو يتطلب التدفق المستمر للإمدادات، دون انقطاع أو الهزات و تدفق مستمر للأجزاء والأدوات والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة. انطلقت الدراسة وحصل على النتائج التالية التي نجعلها في شكل نقاط مختصرة.

- لم يتمكن كبار المسؤولين التنفيذيين في المصانع الجزائرية من أداء مسؤولياتهم، فقد كانوا أكثر حرصاً بشكل عام على جعل نفوذهم سائداً على التجمعات العمالية بدلاً من تحسين إنتاجية العمال، وكانوا أكثر اهتماماً بعلاقاتهم مع الإطارات العليا في التسلسل الهرمي حتى يتسنى لهم الاستفادة المثلى من الإمتيازات عوض الإهتمام بالقدرات والإبداعات العمالية التي كانت قد تساهم في إتقان التقنيات المستوردة بأموال كبيرة.

- إهمال الإطارات للوظائف الفنية وقللوا من قيمة العمل المنتج.

- بروز ظواهر تنظيمية أكثر أهمية في نظره، فغياب دليل تصنيف الوظائف يدل على إنعدام التطور الأفقي في المجالات الفنية والإنتاجية، والتطور الوحيد المتاح في الترقية الرأسية هو على مستوى أعلى الهرم التنظيمي.

- يتطلع المسؤولين التنفيذيين والفنيين و الماهرين إلى مغادرة الورشات و الإلتحاق بالوظائف الإدارية حيث يكونون نفوذ أكبر، ويكون التقدم المهني أسرع، بالإضافة إلى مرونة و سهولة تراكم الرأس المال العلائقي.

- الأهم بالنسبة للإطارات هو الحصول على أكبر عدد ممكن من العمالة وسط الورشات للعمل بأضعف الأجور.

- الكفاءة المطلوبة ليست في ذلك "العامل المثابر الذي لا يعرف الكلل" بل هو العامل المطيع والمثابر في إحترام رؤسائه.

- ارتفاع معدلات الغياب والتأخر بشكل رهيب. بحيث إعتبرها سعيد شيخي أنها ظاهرة إجتماعية جديدة في الجزائر الحديثة.

- ظهور قوى معارضة وسط المركب مشكلتنا نقابات أرهقت الإطارات. وتعرض على التمرد.

بعد ذلك، حاول سعيد شيخي تشكيل رؤية في الأسباب العامة التي أزمت وضع التصنيع وجعلته مشروع فاشل. نعرضها كالآتي:

- ضعف النسيج الصناعي و الإفتقار إلى الصناعات التحويلية.

- عدم تأهيل الدائم للعمال داخل الورشات.

- دوران العمال التقنيين و المهرة مرتفع جدا في ورش العمل وعلى وجه الخصوص في خدمات الصيانة. سواء من خلال الإستقلالات المباشرة أو تغيير المناصب إلى أخرى إدارية.

<sup>20</sup>الإدارات و المؤسسات تبحث عن تطبيق الأوامر و الإجراءات الإدارية و لا تهتمها النتائج.



- الآلة إدارية على حد قوله، هي العقبة الرئيسية ضد محاولات الإبداع الفعال في الاستخدام الحسن للمرافق.
- المشكلة الرئيسية للمصانع هي مشكلة الإمدادات، التي لا تزال تشوه عملية الإنتاج، وتزيد من حدة الانقطاعات .
- تقتصر محاولات تنظيم العمل في الورشات على محيط المصنع ولا تتسع في الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال (التدريب والمدرسة والنقل والإسكان<sup>21</sup>). فالفضاء خارجي يتميز بانعدام الراحة.
- عدم الموازنة بين نظام العمل بالورشات وحاجيات الاجتماعية للعمال.
- عدم توفر السكن، ونقص وسائل النقل وبيروقراطية المرافق العمومية تبقى مناقضة لمتطلبات المجال الإنتاجي.
- إن مقاومة هذا العامل الاجتماعي ليست موجهة لرفع معدلات إنتاج ولكن كانت موجهة ضد هياكل المجتمع العامة مثل التضخم، ونقص المساكن، و عدم وفرة النقل، مع بروز طقوس إجتماعية ألفها العوام في قضاء حوائجهم في الفضاء الاجتماعي مثل «ktaff» ، "piston" و "benaemis"<sup>22</sup>.

هذا ما دفع الحكومة إلى إتخاذ إجراءات ردعية لحد من هاته الظواهر، ويتجلى ذلك في خطاب رئيس الحكومة في 12/02/1977 في محاولة للتحسيس بخطر الإهمال والغيابات في المصانع، واللجوء إلى الإستثمار في الورشات وعمالها بالإضافة إلى تطبيق نظام العقوبات أثناء الخلل بالنظام العام. على غرار تطبيق خصومات على الأجور في حالة الإضراب وغلق المطاعم أمام العمال المضربين.

لقد طور **سعيد شيخي** (chikhi said,1987,p.45) مفهوم العامل الاجتماعي الذي يقصد به السلوك الناتج عن تباين ظروف العمل وظروف معيشة، وقد يتجسد في إحتجاجات و إضرابات مستمرة تعرقل العمل. أبعد من ذلك، فإنه يتبلور في ظل الأزمت الاجتماعية خاصة تلك التي تنتجها الصراعات السياسية على مستوى الأعلى للحكم، ويعتقد **سعيد شيخي** أن الضحية هم هؤلاء الذين خططوا للسياسة التصنيع الذين طاولتهم إنتقادات لاذعة، وأعتبروا هؤلاء المحدثين كمنافسين على السلطة لأن نجاح مشروع التصنيع خطر قد يهدد إستقرار النفود في مستوى معين للسلطة. فعملوا على نشر تمثلات وتصورات إبتزازية لكنها عملت فعلتها مثلا: أن العامل الجزائري كسول، فظ، مزاجي ومدلع من طرف مؤسسته الوطنية. من هذا الواقع إنطلق مشروع جديد، يسمى بإعادة الهيكلة كردة فعل للمحدثين الصناعيين على معارضهم، في نفس الوقت بدأ بروز طبقة غنية ينعتها **شيخي** بالبرجوازية الجديدة التي تنادي بتحرير الاقتصاد وتغيير النظام الإشتراكي الذي زاد من حدة الفوضى والإسراف والتبديد في القطاع العام.

وقد تتبأ **سعيد شيخي** للأوضاع ولكنها تنبؤات محدودة. فنظريات وإجراءات ترشيد العمل في نظره موجودة، ولكن لا يبدو على أحد من القوى المتصارعة أنها تفكر في بناء مصنع آخر، أو علاقات العمل الأخرى حيث قد تهذب من شأنها الإرادة السياسية، حيث ترافق الكفاءة الإنتاجية جنبا إلى جنب الممارسات الديمقراطية.

مما سبق يتبين لنا أن سياسة تسيير التصنيع في الجزائر بين هاتين الدراستين، أثرت بشكل سلبي على النظام العام للمصنع والهدف الذي أنشأ من أجله، فسياسات التصنيع كانت مدعمة و موجهة ولكن لم تأخذ الجانب الاجتماعي و الثقافي للعمالة بحق إعتبار، مما أنتجت سلوكيات تنظيمية غير مطابق للنظم و أرهقت المسؤولين و ألتهتم عن الهدف الرئيسي للتصنيع. بالإضافة إلى توطين بعض الممارسات الإجتماعية وسط المصنع وعدم الإمتثال للقوانين النظامية ( EL-KENZ ALI,1983,p.133).

21 يشير سعيد شيخي في دراسته إلى إنتشار البيوت القصدية حول المركب.

22 إشارة إلى طقوس وعادات ميكيفالية شكلت نقاط مرور و عبور في التوظيف مثلا.

في خضم هذه الدراسات، برزت أخرى مثل **جمال غريد** و **أحمد هني** على أعلى مستوى من التجريد تناقش علل فشل سياسات التصنيع مع إتفاق الطرفين على متغير الثقافة ومدى تأثيره على ثقافة المحلية ومعايير التنظيمية المصاحبة للقرارات السياسية، وهذا ما سنعرضه في عنصر الثقافة.

**I.3- متغير الثقافة والتصنيع في الجزائر** : من خلال هذا العنصر، نوجه تساؤلا فرعيا نفكك من خلاله ماهية علاقة متغير الثقافة بالتصنيع ثم بالحراك الاجتماعي؟

1. **جمال غريد** (Djamel Guerid 1994, l'entreprise industrielle en Algérie, p.177)، صاحب مشروع الثنائية الثقافية، فهو ينطلق من مناقشة المجتمع المحلي تحت هيمنة التحديث الثقافي في إطار الحداثة و العالمية، فقد حرص على إنجاز مساهمة البحث الأنثروبولوجي و السوسيولوجي في تفكيك عوالم المجتمع الجزائري، وساهم في ترتيب صفوف العلوم الاجتماعية و الإنسانية في محاولة لضمان تأثيرها على مجالات البحوث العلمية، و دورها في فهم الواقع المحلي ثم العالمي.

من منطلق أطروحته بعنوان: **التصنيع، الطبقة العمالية، علم الاجتماع: الخصوصية الجزائرية في 1994**، يسعى **جمال غريد** لفهم السبب الذي يجعل بلد ما يبدو "ميسورا" في عام 1962 يجد نفسه بعد ثلاثة عقود من التنمية في أزمة اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة. بدء من الفكرة القائلة بأن "علم الاجتماع المقارن هو علم الاجتماع نفسه" (دوركايم)، فقامت الدراسة على ثلاث اتجاهات مقاربة: استعراض وضع التصاميم الصناعيين وانتشارها العملي على التراب الوطني والمحلي ومقارنتها مع التصنيع الكلاسيكي البريطاني والتصنيع السوفياتي. ثم تحليل نوع العامل الجزائري الذي أظهر خصوصيات التصنيع في المؤسسات الجزائرية بالمقارنة مع النموذج التقليدي للعامل الصناعي. هذه المقاربة مرتبطة بالسياق السياسي-الإيديولوجي المحلي، الذي يتهمه **جمال غريد** بعرقلة مشروع التصنيع وتدميره في الجزائر المستقلة.

يفترض **غريد** ، أن مشروع التصنيع هو تجسيد لمشروع ثقافي حداثي. في محاولة لتكريس النهضة الصناعية من طرف جماعة إجتماعية لإدراك النفوذ أو لتعزيزه وجعله ضاغطا. كذلك هو الحال للثورة الصناعية في أوروبا التي شهدت بروز طبقة قيادية جديدة<sup>23</sup> كانت قد قادت الطبقة العمالية لمهاجمة الأنظمة الملكية. نفسه كذلك أيضا خلال التصنيع السوفياتي الذي خدم أيضا لتعزيز النظام البلشفي من خلال امتلاك كل من القاعدة المادية و القاعدة الاجتماعية (البروليتاريا الصناعية) للحفاظ على النفوذ و إعادة إنتاجه. وبطبيعة الحال في إعتقاده، كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للجزائر .

في هذا السجال، تحتل المؤسسة الاقتصادية مكانة مركزية في المشاركة في صنع رأس المال المادي للمجتمع الحديث و التركيبية الاجتماعية للفرد الصناعي. فالتصاميم الصناعية لها أطر نظرية و تطبيقية منفق عليها تصب في عصر الحداثة، لكن عند إستردادها و تجسيدها في الواقع الجزائري جردت من ديناميكيتها الاجتماعية و لم تستطع المؤسسات الوطنية من فرض نفسها كهيئة إجتماعية و ثقافية ، بل كونت إمتداد للإختبارات و التجارب السياسية و مؤشر للصراعات عن السلطة.

و النقاط التالية على مستويين (المؤسسة، والمجتمع) حسب **جمال غريد** تفسر سبب هذا الإخفاق في عدم التحضير لعملية الثقافة. و تتمثل في المؤشرات عجلت في شل التصنيع الآتية:

- غياب الإلتزام و الإنضباط و روح المسؤولية بين العمال.
- تصاميم المباني والمنشآت نفسها لا تساهم في تنظيم ومراقبة العمال على الرغم من أنها رمز للحداثة.

23البورجوازية الجديدة في نظره

- نظريا، الآلات الصناعية هي التي تحدد وتيرة العمل، لكن العمال لا يحسنون إستغلالها، وهناك من يبرمج الأعطال لأخذ قسط من الراحة.
- القرارات التنظيمية تستمد شرعيتها من القوانين والإجراءات الداخلية، لكنها لا تفهم الأوضاع الاجتماعية للعمال.
- فكرة التصنيع تصاحبها فئة الإطارات المراقبة و هي متخصصة في المتابعة و رعاية شؤون التصاميم و البرامج إلا أنها فشلت في التصدي للعديد من الظواهر التنظيمية غير المتنبئ لها (الغيابات، التأخيرات، طقوس القبلية في عمليات التوظيف).
- التهديدات المستمرة بالطرد التي وجهت للعمال، عبارة عن إجراءات إدارية تفتقر للمناقشة والتأطير، ما جعل بروز قوى معاكسة تدافع عن العمال وترهق المسؤولين.
- جميع الإجراءات التنظيمية التي تحت على الإلتزام و الإنضباط في المصنع كانت أقل فعالية، إذا لم تجد على مستوى المجتمع من يدعمها و يعززها. وهذا راجع لسوء الأوضاع الاجتماعية. و ما يؤكد (Braudel, 1979, p.476) في أن تطور الرأسمالية رافقها تحالف على الصعيد البنى الاجتماعية (أسرة، القرية المدينة، الإعلام، الأمن).
- الشيء الذي يميز التجربتين البريطانية و السوفياتية هو عبارة عن حراك تصاعدي مستمر و مهيمن مدعم من طرف البنى الاجتماعية. مما يشير أن التناقف له تأثير على الحراك الاجتماعي على مستوى أفراد الطبقات الاجتماعية، دور في عملية اذلك الظرف الغائب في الجزائر.
- عملية التناقف وسط المؤسسات الجزائرية صاحبها دعم لأجهزة إيدولوجية موازية للقرارات التنظيمية مما جعلها تشوش على موضوع الإلتزام والإنضباط. (يقصد غريد جبهة التحرير الوطني) و سماها بمضاد التناقف-التناقف<sup>24</sup>.
- وجدت الجماعة الصناعية على مستوى المؤسسات نفسها مقابل معارضة مزدوجة: تلك السياسة من جانب النقابيين والعمالية من جانب كتلة العمال و شكل مبدأ عدم الصلح بين مواقف الإطارات و العمال المبدأ السائد، ورفض النقابيون التحالف و الرضوخ لعروض إطارات المصانع المشكلة على أساس مشروعهم للتحديث الاجتماعي. أما بالنسبة للعمال فالعلاقة الوحيدة التي تربطهم مع المؤسسات هي تجارية بحتة: الأجور مقابل العمل.
- إعتبر المحدثين الصناعيين جماعة منافسة على السلطة،<sup>25</sup> وتشكل خطر على نفوذ الجماعة السياسية.
- بدأت الأمور تسوء عندما توقف التصنيع عن صنع الحراك الأفقي بل تراجع و لم يستطع جمع شمل السياسيين و أعيدت هيكلة المؤسسات لتشتيت نفوذ الصناعيين، و يسترجع السياسيين نفوذهم السياسي و إحتكارهم للقرارات الإستراتيجية.
- إختراق القوى المعارضة لجماعة الصناعيين ودخولها للمؤسسات وتشويش عن النظام العام وعملية التناقف بالأحرى، المنطق السياسي هو الذي يسيطر وليس المنطق الإقتصادي .
- فمعدلات الإنتاج، لم تكن أولوية لهذا المنطق السياسي، لأن إقتصاد الربيع هو المحرك الإقتصادي، وما على هذه السلطة هو توزيع الثروة الربيعية، فما لبث مشروع التصنيع والتناقف إلا مجرد نقيض للقضية الوطنية. بعد هذا يقول جمال غريد ( Djamel Guerid, 1994, p.129 ) أن المؤسسة الإقتصادية لن تنجح في تحديها الحضاري لضعف مواردها الثقافية (مورد التناقف<sup>26</sup>) ، ومع مرور الزمن تصبح مجرد جزيرة وسط محيط لا يناسبها. و عملية التناقف كانت بين

<sup>24</sup> une déculturation-acculturation

<sup>25</sup> تعرضت لهجوم من طرف FLN، في عرض حصيلة لبرنامجهم عام 1980  
<sup>26</sup> لأن الآلات و التقنيات المستوردة كانت مورد للتناقف و الإستثمار في تكوين الموارد البشرية، إلا أن العملية إتخذت مجرى آخر غير متوقع.

المجتمع المحلي و المصنع ،أي نقل الصراعات السياسية من خارج المصنع إلى وسط المصنع ، وثبت أن الأجهزة الإيديولوجية ساهمت في عملية التثاقف و لكن بعكس التيار الاقتصادي. فهو الآن مجبر مع تقاوم المنافسة والمعارضة الإيديولوجية على الحفاظ على المكاسب وليس مواجهة هذه العداوة.

2. طرحا آخر موافق، يعرضه أحمد هني في كتابه (le cheikh et le patron,1993) الذي يصب في محور التثاقف والتصنيع في الجزائر، هو أن تجربة الجزائرية في التصنيع ليست تجربة الحدائة المادية ولكنها تقتصر على إعادة إنتاج ما هو تقليدي ومألوف في مجتمع محلي أعتبه الصراعات الإيديولوجية والظروف الاجتماعية. وأن كل ما عارض المنطق الاقتصادي ينبغي هجره أو ترجمته إلى فعالية إنتاجية تساهم في صنع الاقتصاد. و هناك في نظره موقفين في المجتمع المحلي، الأول يريد بناء إقتصاد قوي و لكنه يصطدم بروابط إجتماعية لا ترتقي إلى المنطق الاقتصادي (رب العمل، le patron)، و الثاني يوده بلوغ الحدائة المادية من دون أن يبني إقتصاد قوي (الشيخ). فالفكرة المفصلية بين التصنيع والتثاقف، هي أن الأول يتطلب روابط إجتماعية يقودها المصنع أو معدلات الإنتاج و الثاني أن إستقبال الرأس المال المعرفي عن طريق التصنيع يتطلب نوع جديد من السلوك الثقافي. غير أن المجتمع المحلي أعاد إنتاج نفس الروابط الاجتماعية المتواجدة على مستوى البنى الاجتماعية خارج المؤسسة وأدخلها في الوسط الصناعي، مما إنجرى عنه فشل التجربة الحدائة.

وسنعرض في التالي بعض من أفكاره التي ناقشت علاقة التصنيع بالتثاقف في الجزائر.

- يعيد الرأسمالي إعادة إنتاج مركزه الاجتماعي ليس بتوزيع الثروة بل عن طريق الإستثمار، هذا المبدأ يساعدنا في فهم الفرق بين نظام تسيير الشيخ ورب العمل le patron ، فالأول يستمد نفوذه الاجتماعي من تركيبة إجتماعية التي ينتجها مع زبائنه<sup>27</sup>، ففي التوظيف مثلا هو نوع من توزيع إمتيازات على الزبائن. والهدف هو الحفاظ على إستقرار المؤسسة وسيرورتها وليس الفعالية الإنتاجية، وبالتالي إستقرار الأجور وتوفير الإمدادات الخاصة بعمليات الصيانة و الإنتاج.

- أما عن علاقته بالعمال فهو يحاول بسط أسلوب الولاء والوفاء حتى لا يجرؤوا العمال على تعطيل العمل، إفشاء أسرار المصنع و لا إسراف و لا سرقة المعدات. ومن هنا تنبثق طقوس غير رسمية كالمحسوبية والجهوية وروابط الأخوية والصدقة القائم على درجة الثقة المتبادلة في عملية التوظيف، بالإضافة إلى توزيع الإمتيازات المادية بدافع ديني كالتكفل بمصاريف الحج والعمرة أو تلك المتعلقة بحفلات الزواج، ثم تمتد حتى لقرارات الترقية في السلم الهرمي. الشيء الذي يوسع للشيخ نفوذه الإجماعي فالفعالية ليست إقتصادية بقدر ماهي إجتماعية، وعليه فقبل أن يصبح رب عمل رأسمالي فهو مجرد 'شيخ'. ويستمد شرعيته ورمزيته بعد مجالسة القبيلة أو العشيرة مما يفتح سوق كبيرة لراس المال رمزي وسط هاته الأخيرة،(Ahmed Henni , 1993,p 55).

- وتخلق هذه الرمزية درجة من البيروقراطية بالمعنى الفييري، فعملية تحويل العمل إلى قيمة مضافة ثم إلى رأس مال تتوقف لأنها تابعة لجمعية التوقيع الإداري (الإمضاء) وليس للسوق أو للإنتاج.

- ويسبب تراكم هذه الرمزية في تراكم الرأس المال العائلي، فنحن بحاجة إلى الإسم وليس للكفاءة في وسط المؤسسة، حتى وإن إحتاجت هذه الأخيرة للكفاءة فهي لتسيير المادة أي المنشآت وليست لإصدار القرارات الإستراتيجية.

- فوتير التصنيع كانت مرتبط بالطبيعة العشائرية، فأصبح نوعا من الإيديولوجيا. وليس للدفع بالحراك الإجماعي. ولكنها قد تواجه خطرين في نظره: سواء تراتبية إجتماعية قد تهدد نفوذها أو بروز إيديولوجيات أخرى معارضة<sup>28</sup>.

<sup>27</sup>مثلا في تدعيم الحملات الانتخابية و ترشيح رؤساء بلديات أو نواب

<sup>28</sup>وهذا هو الحال في الجزائر

- وفي الربط بين التصنيع والتقليد، في إشارة إلى الحياة وسط المؤسسة، أشار إلى أن البنية الكولونيوية (اللغة، الهوية، التاريخ) أعادت إنتاج البنية التسلطية (المركزية، الإدارة، القرارات). بحيث يؤكد أن طريقة إنتاج الترابية الاجتماعية وسط المصنع ذات جذور كولونيوية، و عليه فإن الممارسات الاجتماعية داخل المؤسسة هي بالضرورة نفس الممارسات التي هي خارج محيطها.

- إعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية المتواجدة في المجتمع داخل المؤسسة، فكرة محورية، نحاول أن نختصرها في ما يلي:

- كمية الإنتاج لا تبرر تواجد العامل في المؤسسة بقدر ما تبررها علاقته مع المسؤول.

- علاقات العمل التي تنشأ في العمل تجسدها المادة.<sup>29</sup>

- يشكل العنصر المادي علاقة إجتماعية خاصة، لأنها محدودة وغير ثابتة.

أحمد هني، مختص في الاقتصاد أكثر منه في السوسيولوجيا، لكن تحليلاته مازال تتطلب الاهتمام والقراءة فمزج بين ما هو إقتصادي في محاولة لتطبيق الحدائث من خلال ممارسة التصنيع والسوسيولوجي في تفكيك مفهوم التناقض، ومتغير الحراك الاجتماعي والترايبية الاجتماعية التي يعيد العمال إنتاجها داخل المؤسسة. لكن ما هو مفهوم إعادة الإنتاج؟ ولماذا قد تعيد المؤسسة الاقتصادية إنتاج ما هو مألوف أو ما هو متبع في المجتمع المحلي من خلال سلوكيات تنظيمية للعمال؟

يجتمع الباحثين السابقين على أن المشروع الحدائثي (التصنيع) قد فشل لأسباب ذكرت سابقا على أفراد نتائج تحليلاتهم، و أن لعملية التناقض تأثير على مستوى البنى الاجتماعية بداية من الفئات المهنية المتمرنة في المصانع، إلا أن مشروع التناقض بدوره عرف منعطفا آخر غير الذي خطط له في البداية، وجعل من المصانع و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فضاءا إجتماعية يمارس من خلاله نفس ممارسات الاجتماعية للمجتمع المحلي، مع العلم أن هذا الأخير تحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي في إطار مشروع حدائثي موجه.

ولكن هم لم يتنبؤوا بزمن ما بعد الحدائث، زمن يسوده الايقين في نظر زيجمونت بومان (Zigmunt) (Bauman, 2017, p.109، ويسقط كل الإيديولوجيات ويتنكر للتاريخ، فكل الأمور مادية وكلها سائلة. أين أصبح المجتمع أقرب إلى حد كبير إلى الشبكة منه إلى البنية، وصار أقرب إلى مصفوفة من الاتصالات والإنفاصالات متشعبة. ومصفوفة من تغيرات لا متناهية في جوهرها، بالإضافة إلى إنتشار الفردانية وتغلغلها في عمق البنى الاجتماعية، فما مصير المقلد ومفهوم إعادة الإنتاج في عصر الحدائث السائلة؟

محاولة الإجابة عن هاته الأسئلة تتطلب تدخل علم الاجتماع النقدي، كموضوع ذو امتياز، فالمعرفة العلمية التي لا تحصل حصرها جيدا، و التي تجعل ديمومة النظام الاجتماعي ممكنة (إنه من بين الأسئلة الأساسية للسوسيولوجيين)، تدفعنا للتساؤل أولا على المستوى النسق الاجتماعي العام<sup>30</sup> عن لماذا وكيف يعاد إنتاج هذا العالم و يستمر هذا الفرد؟، وكيف يستمر النظام الاجتماعي و مكوناته؟

4.I- السوسيولوجيا النقدية في محاولة تفسير مفهوم إعادة إنتاج المؤلف : وللإجابة على هذا السؤال، نقترح متغير الحراك الاجتماعي الذي من خلاله يمكن توظيف إعادة الإنتاج من عدمه و هذا من خلال أبحاث بيار بورديو Bourdieu و ريمون بودون Rymon Bodon اللذان وظفا الفكر الماركسي في تفسير مفهوم إعادة الإنتاج، بكيفية

29 Service service, camarade après

30 نحاول الاستعانة بالتيارات السوسيولوجيا النقدية في محاولة الإمام و تشكيل رؤية علمية عن مفهوم إعادة الإنتاج المؤلف أو المقلد، و لكن بداية من المجتمع كنسق عام ثم كيف يعاد ممارسته في المؤسسة الاقتصادية.

تحفظ له المنطق العلائقي، صُف إلى ذلك المنطق الجدلي للتاريخ الذي لا زال قائما فيه أيضا من خلال فكرة الصراع الطبقي. مهما كانت المعاني الضمنية للمفهوم، فإن الأمر لا يتعلق بأي حال من الأحوال بإنشاء ديمومة دورة طبيعية أو مبدأ إمبريقي، أو ذو نزعة وظيفية كيفما كان، بل الأمر يتعلق ببناء نموذج نظري وسط تشكل تاريخي واقعي (ستيفان شوفالبيه، كريستيان شوفيري، 2013ص46).

ورواق التقاطع بالنسبة لكل من بيار بورديو وريمون بودون هو في مفهوم إعادة الإنتاج في إطار الحراك الاجتماعي. فهو يقدم كتفكير في كفاءات إدارة العنف الرمزي الذي يوجد في مبدأ التأسيس وإعادة الإنتاج اجتماعي و جعله شرعا ستيفان (شوفالبيه، كريستيان شوفيري 2013، ص58) و هو مدلول للمقاربة النسقية (بيار بورديو و جون كلود بارسونس، 1970، ص33) الذي اعتمد عليها بيار بورديو (1970) في نظريته في محاولة لتجاوز التحليل البنيوي الوظيفي، ليبنى بدوره بفعل نقده لها نظرية الإنشاء الذاتي للنسق<sup>31</sup>. فكرة مغايرة للنسق المفتوح الذي بدوره يحاول إحتواء المحيط بعلاقاته المعقدة، ويفرض درجة من التكيف و يترجم ذلك في النظرية النسقية بالتغاير النسقي (بيار بورديو و جون كلود بارسونس، 1970، ص33)<sup>32</sup> فهو يدعم الاختلاف ولا يستغني عن هذا التكيف. أما تأثيره على النسق المغلق فهو يشيد به في محاولة إعادة إنتاج نفسه والإبقاء على نشاطه.

فالنسق في نظرية الإنشاء الذاتي مغلق، وحدود هويته تكمن في رجوع مرجعيته الذاتية إلى سيرورته الداخلية و لكن دون أن يفيد هذا قطيعة مع المحيط باعتباره محددًا للبقاء. فلا يملئ المحيط في نظر بورديو مرجعية لهذه الحركة الداخلية ولا يمثل مصدرا لها بالضرورة، ذلك أن النسق الذاتي ذاتي ودائري. وله قدرة التفكير وإيجاد الحلول معتمدا على خزان معلوماته، و هو يمتلك التعديل الذاتي<sup>33</sup> و لكن من أين له السلطة الرمزية؟

أن تأثير المحيط في النسق الذاتي تجعله ينهل من المحيط و علاقاته حيوية فيحاول تنظيم أسسه المادية و المعلوماتية و حتى صياغة وحدات نسقية جديدة الإستعمال و ربط بعضها مع بعض مشكلتا قوة تواجه بها تحديات المحيط العام، فمؤذ إعادة الإنتاج الذي يفهمه بيار بورديو (1970)، يضع ببساطة حقول نسقية معينة في صلة مع منافع و إستراتيجيات الفاعلين الذين يشغلونها. فمفهوم إعادة الإنتاج في نظره لا يمكن فصله عن مقارنة علائقية و إحتماالية للعالم الاجتماعي و الغرض من ذلك هو منح فرص لتغيير الطريقة و الحدود التي تستطيع الوحدات من خلالها الإستمرار في تأمين الوظائف بالرغم من التحولات الواقعية التي يتأثر بها النسق الذاتي.

في محاولة منا لتبسيط المفهوم و ربطه مع ما طرحه أحمد هني (1993)، فمبدأ سيادة الأمة في العهد الإشتراكي على الموارد و التصنيع كشف عن إهمال عملية التثاقف الذي ترجمت في النصوص على أساس الإنتقال التكنولوجي و آخر على المستوى الفردي (الكفاء و التحكم في التكنولوجيا) فتركت أشكال الإدراك و الوعي للممارسات ثقافية و إعلامية ليتحكم فيها التقليد و أعيد إبتكاره في سياق مواجهة القوة الغربية بحكم التاريخ الكولونيالي، فهناك ممارسات ثقافية ظل يحرسها وحدات منحدره من المدرسة الكولونيالية، و منها من هجرت إلى الخارج. و منها من إقتبست مناهج و أفكار من دول عربية في إطار مفهوم الأمة المسلمة. فبرزت محاولات للنخب بمختلف أنساقها في صنع الشخصية الجزائرية بدليل التقليد المبتكر (عبد الله حمودي ، 2010، ص152).

31هناك من الكتب التي تستدل على أن بورديو من السابقين في إنشاء نظرية النسق الذاتي

32بيار بورديو و جون كلود بارسونس (1970) ، المرجع نفسه ص33

33و هو الوجه الحركي للإنتاج الذاتي



فإعادة الإنتاج هي رهان إستراتيجيات كل الأنظمة التي تكون بإتصال مع البنيات الموضوعية المتاحة، هذه الإستراتيجيات التي تشكل للأفراد مكانة لهم **بإستحقاق**<sup>34</sup>، و لكن بالإستثمار في إستعدادات **الهابيتوس** (ستيفان شوفالبيه، كريستيان شوفيري، 2013، ص286)، فهو إستعداد ينتج أفعالاً في الوقت الذي يكون منتجا هو نفسه عن طريق تكيف الأفراد مع الحقول الاجتماعية و التاريخية، فهو غير آلي و هو نتاج التجمعات المتميزة بحجم و بنية الرأسمال الثقافي و الإقتصادي الذي تملكه الأسر أو العشيرة أو جماعة السلطة، ليكون مزودا بالخصائص الموضوعية و الذاتية و هي مستعدة لتأبيده، و بمعنى آخر يتواجد هذا الإستعداد حينها توجد ملائمة بين شروط الإنتاج و الهابتوس و شروط إشتغاله.

ويكتفي الأفراد بمتابعة تصوراتهم وتوقعاتهم و رغباتهم للمشاركة في إعادة إنتاج مواقعهم. فالتوجه الحدائي و التقدير العقلي لا يقدر هذا المفهوم، فالأفراد يحددون إختياراتهم تلقائياً من دون إكراهات التي قد تنقل من قراراتهم. و تسمح للهابيتوس بالتطور مع طبيعة المحيط في حقل معطى فهو يختصر التقدير العقلي، بل يصنع إدراك مطابق للنظام الاجتماعي ثم يأقلّمها ليستمد شرعيته، فهو يضمن هامش من اللعب و الحرية داخل محيط معطى بحيث يجعل من الإبداع ممكناً ولكنه يبقى على المستوى الفردي. و يصبح إعادة الإنتاج معطى و إنتاج جماعي. لكن نعقد أن قراءة **بيار بودريو** (1970) لمفهوم إعادة الإنتاج محدودة، لأنها توضح أن هذا الأخير يركز على مبدأ عدم المساواة في الفرص و هي بدورها نتاج تأثير طبقة مسيطرة على أخرى تابعة ما يرجح نسبة إستعداد الهابتوس. و حتى لا أفترض ضمناً أن الحراك الاجتماعي عند **بيار بودريو** (1970) هو مجرد مكيدة. وهذا ما يتميز به البنيويين عن غيرهم في أن جل أفكارهم قصيرة المدى في إعتقاد **ريمون بودون** (1973 p.92) (Rymon boudon).

من هنا نفتح موضوع إعادة الإنتاج عند **ريمون بودون** ابتداء من إعتراضه بشدة ل**بيار بودريو** على أنه ليس هناك معيار لتحديد عدم المساواة في الفرص<sup>35</sup>. فهو يقترح مقاربة حديثة تجمع بين البراتيغم النسقي و البراتيغم الفردانية المنهجية، بإعتبار الفرد فاعل في تأسيسه لإستراتيجيات واعية و ليس فرد إجتماعي. فأنطلق من نظرية الكلفة و المردودية و إستراتيجيات الفاعلين في إعادة إنتاج البنى الاجتماعية، و عرض فرضيتين:

– رغم إنتشار مجانية التعليم فهذا لم يساهم في التقليل من عدم المساواة في الفرص المدرسية و الاجتماعية في المجتمعات الصناعية كفرنسا.

– كيف نفسر مبدأ مفارقة **أوندرسن**<sup>36</sup> **Anderson** الذي من خلاله نفهم أن الحصول على شهادة لا يسمح بشكل نسقي الحصول على مركز إجتماعي مساوي لمستوى الشهادة، مع العلم أن هناك روابط محدودة بين النظام التعليمي و النظام الإنتاجي.

يباشر **ريمون بودون** شرحه بقوله أولاً: أن توزيع المراكز الاجتماعية للفاعلين تعتمد على توزيع المراكز في الطبقة الاجتماعية، و من جهة في توزيع بعض الصفات الفردية كالأصول الاجتماعية و المستوى الدراسي بالخصوص، و منه يتواجد عدم التوافق بين هذين التوزيعين اللذان يشكلان محرراً لظاهرة الحراك الاجتماعي (Rymon boudon, 1973 p.119).

<sup>34</sup>تفقد مفهوم *la méritocratie*، الذي يشكل من المفاهيم الأساسية للحراك الاجتماعي للمجتمعات الرأسمالية.

<sup>35</sup>بيار بودريو يقول أن هناك أنساق فرعية ذوي رؤوس أموال إقتصادية و إجتماعية و ثقافية تبلور عدم المساواة في الفرص.

<sup>36</sup>باحث في السوسولوجيا الأمريكية، Charles Arnold Anderson (1907-1990)، اثبت أن قيمة الشهادات الجامعية تشبه قيمة العملة، فهي أيضاً تعرف التضخم و تنخفض من قيمتها.

فعملية توزيع المراكز في الطبقة الاجتماعية وفي المدرسة مرحلتين مهمتان في صناعة عملية معقدة، بحيث أن العقبات البنيوية والفردية هي نتاج حتمية التطور وخصوصيات النظام الاجتماعي، فالأول يزدهر في حلقة إقتصادية وتكنولوجية و لهذا يفقد الفاعلين الأفراد السيطرة على سوق العمل.

أما ثانياً، فهو يباشر باستعمال براتيمغ الفردانية المنهجية لشرح من خلال بعد تفاعلي دور الإستراتيجيات الفردية المستقلة عن ضغوط البنى الاجتماعية التي تورط مستقبل المدرسي و المهني للأطفال، و هو يفتح تساؤل بسيط في قوله لماذا إبن عامل يستطيع أن يصبح عاملاً، في حين أن إبن الإطار لديه فرص كبيرة ليصبح إطار ؟ تساؤل سهل لكنه عميق الطرح والتحليل. فيمكن ملاحظة إعادة الإنتاج من خلال المهن والمراكز الاجتماعية للأباء ومقارنتها بمصير الأبناء، وهذا مؤشر واقعي يساعد على فهم الحراك الاجتماعي وما مدى توزيع الفرص بين أفراد الطبقات الاجتماعية. فكانت نتائجه تسقل تخطيط الأسر من خلال مبدأ تسيير التكلفة و المردودية، فالأب العامل البسيط يرى أن تكلفة التكوين الجامعي مرتفعة و مردودية الشهادة (فرصة الحصول على العمل) ضعيف، ولكن إذا كون إبنه في مستوى تعليمي متوسط فيوجهه الأب من بعد إلى تكوين متخصص و محدود المدة كالحصول على شهادة البكالوريا مهنية ومنه يتحصل الإبن على فرصة للحصول على عمل مباشرة بعد التخرج و إختيار فرص العمل بسهولة بما أن الشهادات تفقد مصداقيتها كما جاء به مبدأ أوندرسن، فيصبح الإبن عاملاً بسيطاً . أما عندما يكون الأب إطار فيحصل الإبن على فرص متعددة في إتمام الدراسات العليا حتى و لو كان مستوى هذا الأخير ضعيف، و ما على الأب إلا دفع تكلفة الدراسات الجامعية. و عليه يصبح الحراك الاجتماعي في رأي ريمون بودون (1973) نتاج الأفراد أنفسهم و ليس نتاج المجتمع كما جاء به بيار بورتينو (1970).

ويفسر ريمون بودون (1973) أن سبب فقدان الشهادات لقيمتها هو راجع للمفارقة القائمة بفعل التطور البناء الاجتماعي و النظام التعليمي، و بالتالي أي محاولة للتكيف النظامين فهي إنطلاقة فاشلة في نظره، لأن وتيرة تطور الإقتصاد و التكنولوجي سريعة و وتيرة النظام التعليمي الذي ينتج الشهادات بطيئة. هذا ما يبين أن الأنساق الفرعية داخل النسق الاجتماعي تحاول خلق حلول ذات مردودية مباشرة، فهي تحاول إعادة إنتاج نفس المصير إن سمحت الفرصة أو تكيف إنتاجها في حالة إنعدامها، مع الحفاظ على المردودية و بأقل التكاليف الممكنة.

تفسير يصب في زمن يعرف بالنتفكك والتشتت على ما أورده زيجمونت بومان ( Zigmunt Bauman, 2017, p.79) ، ، فسيولة البنى الحداثية يوازيها سيولة في إختيارات وقرارات الأفراد في إنتاج أو إعادة إنتاج أفعالهم، مما يترجم درجة من الفردانية الممنهجة للأفراد في سبيل خلق الفرص وإصباغ شرعية لقراراتهم، مع تحمل مسؤولية الأفعال على المستوى الفردي. فالفاعلين يعيشون على رمال متحركة (Zigmunt Bauman, 2016, p.158)، فتغيير الكفاءات الفردية قد يكون حلاً والحصول على كفاءات متعددة في نفس التخصص قد يكون تهديداً. ولتجنب التهديد يستحسن إعادة إنتاج الفرص قبل الحصول على الكفاءة. فتراكم الكفاءة قد يسبب اللاكفاءة<sup>37</sup> في نظر مبدأ جو لورنس بيتر .<sup>38</sup> و لكن، هل الرمال المتحركة موجودة في كل الدول بإختلاف نظمها؟ وهل إعادة الإنتاج تخلق فقط في الدول الصناعية؟ فما مصير الحراك الاجتماعي في الجزائر حينها؟

<sup>37</sup> Syndrome de la promotion Focus

و ما عسان أن نجيب إلا بدراسة حديثة تعتبر من أهم الدراسات السوسولوجية الجزائرية التي تستحق الاهتمام و العرض المستوفي، فقد سلطت جهودها في محاول فهم و تقصي مفهوم الحراك الاجتماعي بأبعاده الاجتماعية و المهنية . دراسة دراس عمر (1990-2000) (Derras omar, 2007) في موضوع الحراك الاجتماعي في الجزائر مع مساعديه: مداوي محمد، زمور زين الدين، بوزيدي هواري (Derras omar et autres, 2012, p.6) دامت بين فترة 1990-2000 ، و إنطلق الدراسة من فرضية أن تطور الحراك الاجتماعي ناتج عن تطور الحراك الطبقي الذي يستجيب بدوره لسوق العمل ، و هذا الأخير مرتبط بالنسق السوسيوإقتصادي و أيضا بمستوى تكوين و كفاءة اليد العاملة.

وإعتمد على مقاربة منهجية من خلال سلسلة ماركوف Markov، نموذج باتس Paths ، و نموذج ريمون بودون في دراسة الحراك الاجتماعي. و من ناحية الأدوات المنهجية فقد إستعمل كل من شبكة المهن و الفئات السوسيو مهنية الوطنية (Derras omar et autres, 2012, p.50) PCSP<sup>39</sup> و جداول الحراك الاجتماعي التي أنشأها بيتريم سوروكين pitrim sorokin .

في معالجت موضوع الحراك الاجتماعي تطرق دراس عمر لتسلسل الأحداث التاريخية التي عبرتها الجزائر الحديثة ذلك بتصنيف الحراك إلى ما قبل 1990 بإعتباره حراك طبقي نتيجة التصنيع و تكثيف الإصلاحات التربوية من منطلق التناقف، السبب الذي جعل الحراك جماعيا و أفقيا و ساهم في بروز الطبقة الوسطى. ثم كان تأثير إنخفاض أسعار البترول في السوق العالي عام 1986 كشف عن حساسية و فشل الاقتصاد الجزائري في مواجهته للتحويلات العالمية. ألزم هذا المؤشر الشروع في الشروع في إجراء إعادة الهيكلة الاقتصادية و السياسية لمرّة أخرى مع مشاركة مختصين من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي.

هاته الهيكلة في نظره أغرقت الشعب الجزائري في خندق من العنف و التطرف (الربيع البربري 1988 و الحرب الأهلية بين 1990 و 2000)، بحيث كانت المنعكس الشرطي لهته الهيكلة، أين عرف الحراك أفقي جمودا حتى على مستوى الجماعات الفردية. ولكن عرفت الطبقة الوسطى تلاشي و تقهقر نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية و عرفت ثلاثة توجهات (Derras omar et autres, 2012, p.68): نسبة 30 % من أفرادها عرفوا حراكا أفقيا بالتوجه إلى الطبقة الغنية، نفس النسبة 30 % إكتفت بالحفاظ على مواقعها الاجتماعية ، و البقية عرفت بما أعتبره ظاهرة جديدة في المجتمع الجزائري بالتفكيك أو النكسة الاجتماعية<sup>40</sup> .

خلق هذا النوع من الحراك الاجتماعي فروقات و عدم المساوات الاجتماعية بين الطبقات ما أنجرى عنها ضغوطات شعبية، و بروز أفكار إيديولوجية متطرفة و تحرض على العصيان المدني ضد الحكومة، فنشأت حركات إجتماعية تطالب شرعيتها في الحكم و حق السلطة و دخلت في غمار السياسة وكان مصيرها التعليق. و ظواهر أخرى التي تشد الإنتباه هو في تضخم و فقدان قيمة الشهادات لأصحابها، فأنفجرت معدلات البطالة لذوي الشهادات و تم التضييق عن سوق العمل، هذا الأخير الذي أصبح مقننا و صارما في إختيار الكفاءات في محاولة للإستجابة لحاجيات الإقتصاد الحر الذي شرعت فيه الهيكلة الجديدة للإقتصاد.

سارعت هذه العوامل في إنخفاض فرص الحراك المهني و الحراك الأفقي الاجتماعي، ورافقتها ضعف في معدل التشغيل، و شغل-التأهيل<sup>41</sup>، و حتى التسريح العمالي الذي فاق التوقعات، و عدم الإستقرار الوظيفي... كلها أثرت في

<sup>39</sup> المهن و الفئات قسمها إلى ثلاث مجموعات: المهن و الفئات السوسيو مهنية للطبقة العليا، المهن و الفئات السوسيو مهنية للطبقة الوسطى و المهن و الفئات المهنية للطبقة السفلى ،

<sup>40</sup> إشارة إلى مفهوم le déclassement sociale، الذي يفسره بالتفصيل مبدأ Anderson

<sup>41</sup> في إشارة إلى مصطلح la déqualification

أنواع الحراك المهني ثم الاجتماعي ، فأخفضت و إرتفع الجمود الاجتماعي(الذي يشير إلى محاولة إعادة الإنتاج) في الطبقات و إنتشار النكسة الاجتماعية للطبقات السفلى للطبقة الوسطى<sup>42</sup>.

في بداية 2000، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية ورجوع الإستثمارات الضخمة مع القطاع الخاص، كشفت الدراسة على ثلاثة أنواع من الحراك الاجتماعي:

إعادة إنتاج حراك إجتماعي أفقي قصير المدى ويرافقه جمود إجتماعي على مستوى الطبقة الفقيرة و الطبقة المرتاحة<sup>43</sup>. و يفسر دراس أن هذا الجمود يرجع إلى تباطؤ الحراك المهني داخل الأجيال. ثم إعادة إنتاج الطبقات الوسطى و خاصة منها الطبقات السفلى. هذا النوع من إعادة الإنتاج ترعاه معدلات ارتفاع أسعار البترول و لكن مع بروز ظواهر أخرى أجبرت الأفراد على محاولة مواجهة الحاجيات اليومية و الحصول على مورد مالي، كزيادة عقود العمل محددة المدة، و إستئصال البطالة لذوي الخرجين الجامعيين جعلت منهم يمارسون التجارة الموازية في إطار الرأسمالية المتوحشة على حد تعبيره، على الرغم من توفير الأجهزة الداعمة لإنشاء المؤسسات المصغر في إطار النهوض بالإقتصاد الوطني .

أما على مستوى المهنيين و الوظائف داخل المؤسسات أو القطاعات الصناعية و الزراعية، خلصت النتائج في مايلي:

- معدلات قوية للجمود الاجتماعي على مستوى الحراك مابين الأجيال، ناتج عن ضعف الحراك الطبقي وتباطؤ الحراك المهني للأفراد، هذه الصورة متواصلة و معتبرة (Derras omar et autres, 2012,p.97).
- بيانات قوية على الجمود الاجتماعي بين الأجيال (الآباء ، الأبناء، الأطفال، الإخوة) ، تتنبأ بتوارث و تحويل المراكز الاجتماعية و تظهر في من خلال تموقع الأبناء. أي نحن في نظره بعيدين عن كل البعد عن الحراك الاجتماعي الكثيف والديمغرافي في سنوات 1980.
- تشكل الفئات السوسيو مهنية للطبقة الفقيرة هي الأكثر المستفيدين (نزوح الريفي) من الحراك الاجتماعي الأفقي، فأبناء الفلاحين تفوقوا في الحصول على مراكز إجتماعية ووظائف مختلفة و متباينة وسط الطبقة الوسطى و المرتاحة.
- عرفت الفئات السوسيو مهنية للطبقة الوسطى، درجة من التفسخ والجمود وإعادة إنتاج المراكز الاجتماعية. مثلت الحصيلة 81% من إدراك أفراد العينة الطبقة الوسطى (Derras omar et autres, 2012,p.77) أن عائلاتها متوسطة و مزالت متوسطة المعيشة و 2, 69 % بأن الحراك المهني شبه منعدم .
- أما الفئات السوسيو مهنية المرتاحة عرفت بإستقرارها الكثيف في المراكز الاجتماعية و يظهر في بنسبة 93.6% (Derras omar et autres, 2012,p.43) ، مع إلتزامها بخصوصية إخفاء أصولها الاجتماعية. على الرغم أن معظمها لها جذور من الفئات المهنية الوسطى والفقيرة.
- مجانية التعليم وتوفيره على كل المستويات جعل فتح عدة فرص إجتماعية و هو ما يسمح بتحسين المستوى الدراسي من جيل إلى جيل، لكن في نفس الوقت يزيد من الفروق التعليمية و اللإجتماعية و تبرز بشكل ظاهري في الفئات السوسيو مهنية التي تمتلك الكفاءات متباينة مشكلتنا رأس مال إقتصادي و ثقافي، مما يسمح بمواصلة الدراسات العليا. ولكن يبقى سوق العمل هو من يحدد مصداقيتها.
- دراسة الحراك الاجتماعي وسط أفراد من العائلات أثبتت أن هذا الحراك يشبه الحراك العائلي .

<sup>42</sup>بوذوي للإشارة إلى تقسيم Lyod warner في كتابه Yankee city series 1949 الطبقات الإجتماعية ، بحيث تتجلى في ستة طبقات إجتماعية .

<sup>43</sup>أفضل كلمة المرتاحة على البورجوازية ، لانها تدل على الراحة المالية بمختلف مواردها.

- رغم الجمود الاجتماعي و ضعف معدلات الحراك الأفقي، هذا لا يمنع تحسين الأفراد في مستواهم المعيشي، و ندرك هذا من خلال قناعاتهم في محاولتهم مساندة التغيير في الحياة الاجتماعية و المهنية فعايشوا التغيير على طريقتهم ، فلو حظ تغييرهم للأماكن وسط الفئات نفسها و ليس على مستوى الطبقة الاجتماعية.

- ولكن هذا التحسن والتكيف محدود الأفق لأنه يبقى في حدود أن العمل مصدر الثروة وهو بدوره إشكالية معقدة، ترجع أسبابه في إمتناع الأفراد عن الإنخراط في العمل السياسي والمشاركة في الفضاءات السياسية، النقابية و الجمعية، مع إستمرار و إنتظار الدعم الحكومي في كل المستويات.

دراسة فككت طبقات المجتمع الجزائري و أعادت تركيبها، فدونت جذور و أصول و إدراكات الفئات الاجتماعية و المهنية، ولك برزت هناك ملاحظات أثارت دهشة دراس و زملائه من خلال طرحه لفكرة "مشروع مجتمع" على عينة البحث من خلال سؤالين موجهين كلاهما بإختياريين (Derras omar et autres, 2012,p.95)الأول هل تختار مجتمعا ليبييراليا أم إشتراكيا و الثاني هل تختار مجتمع لاثكيا على نهج تركيا أم متشددا على نهج العربية السعودية و كانت النتائج غير متوقع بالنظر للتاريخ الحديث للمجتمع الجزائري.

بالنسبة للسؤال الأول، تجاوب بشكل مقنع 62% من المبحوثين على مجموع مختلف و الفئات بإختيارهم المشروع ليبييرالي في حين كان البقية بنسبة 30,5% إختاروا مشروع الإشتراكية للعهد البومدينية. وعند التدقيق على أساس الفئة الواحد وسط طبقتها ثبت أن الفئة التابعة للطبق العليا إختارت المشروع الليبيرالي بنسبة 91%، و الفرق بين الفئة الوسطى و السفلي يتراوح بين 40%، فهم يؤيدون المشروع الإشتراكي.

وبالنسبة لسؤال الثاني، أكثر نصف المبحوثين على مستوى ثلاث فئات فضلوا الإسلام المتشدد و 20,7% إختاروا الاثكية. وتجدر الإشارة على حد قول دراس وزملائه أنه يجب رفع اللبس على الاثكية كمفهوم في إدراك الأفراد، فهي عندنا تمثل الكفر والإلحاد، ويعتقده دراس أن السبب الذي رفع من معدل إختيار الإسلام المتشدد هو استصغارنا لمدى تأثير حملات التجنيد الإيديولوجي للتيار الوهابية على عقول حجاجنا الجزائريين. فنسبة 63% من الفئة الوسطى و 55% من الفئة السفلي تفضل الإسلام المتشدد. كل هذا، في نظر عمر دراس و زملائه قد يوجهنا مباشرة إلى أزمة إقتصادية و إجتماعية كالتى كانت في سنة 1986 و 1992، وحركات إجتماعية عنيفة قد تجر بالجزائر إلى خندق ثاني عن طريق إنعدام الإستقرار الاقتصادي والسياسي، والأخطر أنها تصنع حدودا للأمل في تغيير الجزائر و إعادة بنائها لمشروع المجتمع الحداثي. في النهاية، يدعو الباحث وزملائه إلى مضاعفة الجهود في البحوث الكيفية وإستغلالها في فهم وضع الحراك الاجتماعي، وتوثيق النماذج الناجحة لإبراز مناهج ونظريات خاصة بالمجتمع المحلي حتي يتسنى لنا فهم طبيعة التغيير في المجتمع الجزائري(Derras omar et autres, 2012,p.100). و أشار أن الجمود الاجتماعي على مختلف المستويات مؤشر قوي يدل على محاولة إعادة إنتاج الشيء المؤلف.

ولكن لقد جربنا ذلك المشروع الحداثي من قبل، فلماذا أعدنا إنتاجه بإعتباره تقليد؟ وكيف يحصل إعادة الإنتاج وسط المؤسسات الصناعية؟

رجوعا إلى مضامين الإشكالية، وبالضبط لسؤال الانطلاقة: لماذا في محاولة مواكبة سيرورة التطور الصناعي والتكنولوجي كممارسات حداثية تعيد الجزائر إنتاج أنماط اقتصادية محدودة الأفق والسبل؟

بإعتبار الجزائر دولة نامية، فهي تعيد إنتاج مشاريع إقتصادية وسياسة عن طريق إعادة الهيكلة وإعادة برامج التخطيط مند عقد الإستقلال، ثم تنتشر على جميع المستويات الاجتماعية والإقتصادية و السياسية. ولكن كما ورد في عرضها من دراسات أكاديمية كيفية كانت أو كمية، كلها إنفقت على أن جل مشاريع التصنيع والتألق و الحراك الاجتماعي و النقل التكنولوجي تصب في مشروع حداثي يجب فهمه. وبدايته المجتمع المحلي بكل نظمه فهو معقد وغير مفهوم و لكنه يحسن إعادة إنتاج نفسه، خاصة إذا أدرك هذا المجتمع أن إعادة الإنتاج هو رهان إستراتيجي( بيار

بورتيو(1970). و يركز على الأفراد عند ربطهم للقيمة مع مردودية الرهان (ريمون بودو1970)، على نفس الوزن عندما يعتقد الأفراد أنه إنتشر الخوف و الأيقين (زيجمونت بومان20017) و تغيب الثقة بين صاحب الرهان ومن يثمن الرهان و الخطر يصبح أكبر إذا إتفق من يثمن الرهان بايديولوجية تضمن له الأمان (أحمد هني1993).

فإعادة الإنتاج المقلد هي مقاومة في حد ذاتها، مقاومة ضد تغير الأوضاع التي لا نسيطر عليها و لا يمكننا التأثير فيها . فتلك الممارسات و الطقوس الاجتماعية في الحياة اليومية تمتاز بالتعقيد و التكرار و التعبئة الرمزية مشكلتنا غربال نفسي و إجتماعي على حد تعبير طيب حفصي(Taibi hafsi,2011,p.166) , قد تتخذ مرجعا في حالة محاولة رفض التعاون و التطبيع . في إشارة إلى دراسة مبدأ هاربرت سيمون<sup>44</sup> . فهناك علاقة بين مقدمة الأفعال(المؤسسة) و مقدمة القيم(المجتمع) ففي حالة تطابقهما تكون النتائج مبهرة ومنتجة (يستشهد بحادثة بيل هاربر Pearl harbor) . أما في وسط المؤسسة فليس هناك مجال للتشدد أو التضحية ، فالإطارات مجبرون على إصدار قرارات رشيدة في تحسين عمليات الإنتاج بحيث يؤثر على فئة التقنيين، لكن هؤلاء قد يحتويهم الغربال النفسي و الإجتماعي نظرا للتباين في الأجور و ظروف المعيشة، بحيث قد يشوش على مستوى رشدهم و يجعلهم أقل إدراك للمسؤولياتهم. فطبيعيًا حسب طيب حفصي لفرد إستعدادات تأهله للتعاون ولكن قد يمنعه الغربال الاجتماعي من التطبيع. ففي المجتمعات المتفككة (الجزائر) يساهم الغربال الاجتماعي في رفع حدة رفض التعاون و التطبيع في شكل مقاومة خاصة في مشاريع التحديث و عصنة المجتمع. فالعامل الجزائري لم يعتبر منذ بداية تجربة التصنيع فاعل إجتماعي (سعيد شيخي) فنقل من الأرض إلى المصنع (جمال غريد)، وسط منشآت جديدة حديثة لكن مع نقله للممارسات الإجتماعية التقليدية (أحمد هني) إلى وسط المؤسسة الإقتصادية على غرار الظروف المعيشية الصعبة. فكون من وظيفته و منصبه كيان رمزيا حتى يتسن له المقاومة. وأصبح بيروقراطيا بامتياز فأفضى إلى المحسوبية و ليس إلى رفع معدلات الإنتاج الصناعي، و نقل طقوس الشيخ إلى العمل (أحمد هني)، حتى يؤثر و يحكم في زملائه. هكذا كانت عملية التثاقف في المنشآت الصناعية وليست عملية نقل تكنولوجيا من عالم إلى عالم عن طريق الآلة، ولم تكن الآلة مصدر القيمة المضافة وإنما تم إستردادها لعملية الإستهلاك(أحمد هني)، ولم تكن هوية العامل متجسدة في بذلة العمل بل في لباسه المدني أثناء العمل، في حين أن مصدر نفوذه كان غير الكفاءة و الإنتاجية بل الولاء و القبلية و حليفاتها، أما حضور دورات التكوين ليس مهما لأن الغياب و التأخر يحميه عند ممارسة نشاط آخر مربح، و ليس النقاش و المفاوضات أسلوبه بل يتضح له أن العنف الرمزي و تعطيل الآلات ضمن الحلول التي قد تسمح له بضمان حقوقه القانونية. حقوق يثمنها إقتصاد الربح. فهوى يضمن له النفوذ الرمزي، والذي يحوز على النفوذ هو لا يحتاج إلى صناعة أو تصنيع أو تثاقف كأولوية، و إنما هي إعادة إنتاج هذا النفوذ (أحمد هني).

فممارسات الحداثة في الجزائر جاءت في إطار التصنيع المصنع و عمليات التثاقف ، و لكنها واجهت مقاومة ناتجة عن تواجد الممارسات الإجتماعية وسط المؤسسة نفسها ، على غرار المجتمع المحلي الذي يرتقي إلى إعادة إنتاج ممارساته المعارضة للحداثة و عدم الخروج عن المألوف أو المقلد خاصة إذا كان لا ينتج، خاصة إذا كانت المقاومة مدعمة بأجهزة إيديولوجية و سياسية تحاول الحفاظ على نفوذها (جمال غريد).

في محاولة للإثراء الخلاصة لبعيد واقعي ، إستنفذت الجزائر من مشروع (MEDA1 2006-2000) و (MEDA22014-2010)<sup>45</sup> ) لكن الحصيلة كانت غير مرضية(Mohamed Bouhaba, 2016.p.494) ، فعملية

44متخصص في علم النفس المعرفي، و الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، في محاولة تفسيره فهم التنظيمات من خلال عملية إتخاذ القرار.

45مشروع الإتحاد الأوروبي الموجه لتأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة على جميع المستويات التنظيمية في دول شمال إفريقيا مع التعاون معها في المرافقة أثناء التحول الإقتصادي للمؤسسات المتوسطة و الصغرى و تشجيع التثاقفية بين القطاعات الإقتصادية على غرار مصر ، الجزائر، تونس، المغرب.



الترويج لهذا البرنامج كانت تقف على مدى إنخراط مدراء و إدارات الشركات العمومية و الخاصة التي أعتبرها محتشمة، الإجراءات الإدارية الثقيلة قللت من مستوى حافز المؤسسات و كان يستغرق قرابة 18 شهر بين الدراسة و التطبيق، مواصفات البرنامج كانت مجحفة و عزلت قدر كبيرا من المؤسسات العمومية و الخاصة لأنها غير منظمة و غير جاهزة،بالإضافة إلى الإجراءات البنكية التي تميز بالبيروقراطية المبالغ فيها و غياب المتابعة من طرف الحكومة كجهاز تنفيذي. و الأهم أن إدارات المؤسسات العمومية كانت مترددة من حيث أن هذا الإستثمار قد يشكل خطرا على القطاع العام في محاولة للإتجاه إلى الخوصصة ، و ترجمت هذه المسألة عن طريق ممثلي العمال الذين شككوا في أن الإنخراط في هذا البرنامج هي مرحلة خوصصة المؤسسة العمومية و من بعد ذلك يصب الخطر على مستقبل العمال(التسريح العمالي)، بالإضافة إلى تمييع علاقات العمل إلى عقود قصيرة المدى. (Mohamed Bouhaba, 2016.p.498) أما المؤسسات الخاصة فقد إتسم تنظيمها بميزة النظام العائلي و العشائري، فالمسؤول ليس بحاجة إلى الكفاءة بل إلى ثقة عملائه خاصة في إدارة المحاسبة ، إدارة الموارد البشرية، الصيانة و المخبر ... و باقي العمال تربطهم علاقة عمل محدودة المدة.

من هنا، يمكننا القول أن كل ما صمم له من ممارسات حدثية من التصنيع و عمليات الثقافة و إعادة الهيكلة و التخطيط و الشراكة في محاولة لتطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عوامل تزيد من مدى إعادة الإنتاج المقلد في مجتمعنا، في صيغة مقاومة و تصدي لكل ما هو حديثي، بإعتبار هذا الأخير خطرا يدهمنا. ففس نتائج الدراسات السابقة التي عرضت هي متقاربة في النظر و نتائجها ماتزال تتداول في المؤسسات بل قد تكون أكثر حدة إذا إستغلناها إيدولوجية معينة، و عليه ينبغي الإدراك أن رهان المؤسسات الاقتصادية يتعد الرهان الاقتصادي إلى رهان إجتماعي مسؤول، لكن هناك من هو الأقوى. فالحراك الإجتماعي يفكر و يغامر في المجتمعات المنتجة للمادة و هناك من يعيد إنتاج نفسه و يتحفظ، تلك هي المجتمعات غير المنتجة للمادة، ففارق الإنتاج أن الأول ينتج المحدث و الثاني ينتج المقلد، لكن عصر الحداثة السائلة لا تعرف الغريب (أمين معلو، 2009) كلنا مألوفين، فما الذي يفرقنا (Amie maalouf, 2009,p.313) ؟ فتحويل تلك الممارسات الاجتماعية و الاقتصادية داخل المؤسسة إشكالية عميقة لكنها قد تصبح منتجة إذا استغلها المختصون (شالزتاييلور) الذين يملكون حق الرفض أو الإعتراف بها ، فإما ان يجدوا شيئا قيما و إما لن يجدوا شيئا. فالمؤسسات الاقتصادية بحاجة إلى مختصين في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية، ليس لتطبيق البرامج والمخططات الحداثية و إنما لتحويل تلك الممارسات الإجتماعية إلى منتجة و قابلة للتغيير، ربما هو إستباق و إستشراف في محاولة مرافقة الحراك الاجتماعي، لكنها رؤية ممكنة في حالة توفر إرادة إنتاج المغامرة و تجنب إعادة إنتاج المقلد خاصة و لو ألفنا أنه فاشل. في هذا الصميم يهدف هذا المقال في الدفع بالتساؤل إلى أقصى حدود الفهم والنقصي في عوامل التي تمنعنا من المشاركة في إنتاج شيءٍ لمصيرنا و مستقبل مجتمعاتنا. ويطرح المؤرخ يوفنا نوح هراري (Yuval Noah Harari, 2015,p.46) ، ثلاث أفكار تشيد بقوة مجتمع على دخول تاريخ البشرية بثورة معرفية ومدى تأثيرها على تطوير الوجود الإنساني عن طريق إسعدادات تمكنه من التواصل مع مستقبله، وهي:

- توفر إسعدادات تحويل عبر التاريخ أكبر كمية من المعلومات على العالم الذي يحيط بالإنسان العاقل.
- توفر إسعدادات تحويل عبر التاريخ أكبر كمية من المعلومات عن العلاقات الاجتماعية للإنسان العاقل.
- توفر إسعدادات تحويل عبر التاريخ أكبر كمية من المعلومات عن الأشياء غير الموجودة : الأرواح، الأساطير، الأمم، العادات ...

طرح يجرننا إلى التفاؤل، لكن الواقعية تفرض علينا الإنتاج وليس توفر الإسعدادات فقط، فإنا ترى هل إدراكنا للحداثة وممارساتها كان إدراكا خاطئاً؟

**الإحالات والمراجع :****الكتب باللغة العربية :**

- بيار، بورديو. و جون كلود ، بارسونس. (1970). إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم. ترجمة ماهر تريمش. الطبعة الأولى. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.
- ستيفان، شوفالييه. كريستيان، شوفيري. (2013). معجم بورديو. ترجمة زهرة إبراهيم. الطبعة الأولى. دار الجزائر. الجزائر.
- عبد الله، حمودي. (2010). الشيخ والمرید. النسق الثقافي في السلطة للمجتمعات العربية الحديثة. ترجمة عبد المجيد جحفة. الطبعة الأولى. دار توبقال للنشر. المغرب.
- فتحي، تريكي. عبد الوهاب، المسيري (2012). الحداثة و ما بعد الحداثة. الطبعة الأولى. دار الوعي للنشر و التوزيع. الجزائر.
- زيجمونت ،بومان.(2017). الأزمنة السائلة. العيش في أزمنة اللأيقين. ترجمة حجاج أبو جبر. الطبعة الأولى. الشبكة العربية للبحث و النشر. بيروت.
- زيجمونت، بومان. (2016). الحياة السائلة. ترجمة حجاج أبو جبر. الطبعة الأولى. الشبكة العربية للترجمة و النشر. بيروت.

**الكتب باللغة الأجنبية:**

- Ahmed ,Henni. (1993), le cheikh et le patron. Usages de la modernité dans la reproduction de la tradition.OPU.algerie.
- Amie,maalouf. (2009). le dérèglement du monde. Éditions grasset et Fasquelle. France.
- Braudel,Fernand.(1979). Civilisation matérielle. Économie et capitalisme. Paris. A colin, T2. France.
- Rymon,boudon .(1973). les inégalités des chances. deuxième Edition. armon colin. Paris.
- Taib,afsi. (2011). le développement économique de l'algerie,experience et perspectives. première Edition. Casbah Edition, Algérie.
- Yuval Noah, Harari. (2015). Sapiens, une brève histoire de l'humanité. Albin Michel. France

**الأبحاث المنشورة باللغة العربية و الأجنبية**

- Bouzidi,abdeldjalil. (1985.)' ' l'entreprise publique et l'État en Algérie' ' . Revue du CNEAP .algerie.p- p56-72
- David riesman,nathan glazer and reuel denney.(2001).' 'the lonely crowd :a study of the changing american character' '.2nd ed.yale university press.
- Djamel,Guerid.(1994). ' 'l'entreprise industrielle en Algérie : les limites de l'acculturation en algerie' '. Edition crasc. Oran.p-p 117-131
- Derras omar et autres. (2012).' 'la mobilité sociale en Algérie' '. PRN. Edition crasc. oran.
- Roland wast, Ali el-kenz.(1990). ' 'L'industrie et la recherche' '. ALFONS. Paris.

**الرسائل الجامعية :**

- EL-KENZ,ALI.(1983).' 'monographie d'une expérience industrielle en Algérie' '. Le complexe sidérurgique d'El-Hadjar Annaba. thèse de doctorat d'état en lettres et sciences humaines. Université de paris 8 .
- Derras ,omar . (2007). ' 'la mobilité professionnelle et sociale en Algérie. Essai d'analyse des différenciations et des inégalités sociale' '. thèse de doctorat d'état. Oran.

**التوثيق الإلكتروني:**

- محاضرة د. هبة رؤوف عزت، الحضارة السائلة، فعاليات البرنامج الثقافي المصاحب لمعرض الكتاب الدولي في أسطنبول، الشبكة العربية للبحث و النشر، 6-10 نوفمبر 2018، a 2105 (visité le25,10,2018, online <https://www.arabianetwork.com> (visité le25,10,2018, a 2105) 19.21).
- Mohamed ,Bouhaba. ' 'La mise a niveau des entreprises au maghreb :analyse comparative,revue d'economie et de statistique appliquée' '. v 11.N 2.P494-503 .online <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57662> (visite le O5,O5,2018 a 20.32)